الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: تجارة دولية

أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري

دراسة حالة الجزائر(1985 – 2015)

تحت إشراف الدكتور:

– عبد النعيم دفرور

إعداد الطلبة:

- **الطيب عبداللاوي**
- **عبدالرحمان بن عبدالله**
- **علي طهراوي**

لجنة المناقشة

نور الدين جوادي	**أستاذ محاضر أ بجامعة الشهيد حمه لخضر**	**رئيسا**
عبد النعيم دفرور	**أستاذ محاضر أ بجامعة الشهيد حمه لخضر**	**مشرفا ومقررا**
رشيد بن سهلة	**أستاذ مساعد أ بجامعة الشهيد حمه لخضر**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2017/2016

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح **والدي**

الطاهرة الزكية

إلى **والدتي** الغالية أطال الله في أنفاسها ورزقها الصحة والعافية

إلى **أخواتي وإخوتي** أدام الله الود والحب والألفة بيننا

إلى رفيقة الدرب والمؤانسة **زوجتي** العزيزة

إلى قرة العين أبنائي الأعزاء

محمد عبد الجبار..محمد عبد الله.. محمد الحبيب ...

جعلهم الله من أهل قربه وخاصته

طهراوي علي

الإهداء

إلى روح والدي الذي لم أره ولم يرني تغمده الله برحمته الواسعة

إلى والدتي الحنون التي بذلت الغالي والنفيس من أجل سعادتي أطال الله عمرها

إلى رفيقة دربي في هذه الحياة زوجتي الغالية

إلى أبنائي : بهاء تقي الدين – براءة – بيسان – أروى

إلى كل الأهل والأصدقاء

إلى كل من علمني حرفا

إلى كل طلاب العلم والمعرفة في كل مكان

إلى كل الذين ساعدوني ونصحوني وشجعوني وكانوا عونا لي في هذا العمل

لكل هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

عبدالرحمان بن عبدالله

التشكرات

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات

إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكللت بإنجاز هذه الدراسة ، نحمد الله عز وجل على نعمه التي

من بها علينا فهو العلي القدير ، كما لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر و التقدير

للدكتور "**عقبة عبداللاوي** " الذي لم يدخر جهدا في مساعدتنا و دعمنا، و الدكتور"**عبد النعيم دفرور**" لما قدمه لنا من نصح و توجيه طيلة انجاز هذه الدراسة .

و الشكر موصول إلى ابن العم و الدكتور المستقبلي "يحي عبداللاوي" على تضحياته، و الذي لا تخلوا صفحة من هذه العمل من بصمة له

كما لا ننسى أن نتقدم بأرقى و أثمن عبارات الشكر و العرفان إلى أساتذة جامعة (حمة الأخضر) وأخص بالذكر منهم :د "نور الدين جوادي"و د "فوزي محيريق"

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والمعلومات ، فلهم منا كل الشكر.

كما نتقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لإنجاز هذا العمل، سواء من قريب أو من بعيد

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد و إلى الأبد..

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان و التفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة

إلى أخوتي :**جمال الدين ، محمد الخليل**

إلى أخواتي : **سناء ،إيمان ،حنان وأبنائهم إبراهيم و عبد المؤمن**

إلى من ستكون رفيقة الدرب

إلى الإخوة ، إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت ، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير

إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم.....أصدقائي

مسعود ، نبيل ، ربيع ، منصف

إلى كل من وسعته ذاكرتي و لم تسعه مذكرتي ...

عبداللاوي الطيب

ملخص الدراسة :

في ضوء الأهمية التي يكتسبها قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري، وباعتباره اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط، فإن السياسة الاقتصادية والمالية الجزائرية تعتمد كذلك بشكل كبير على العوائد النفطية، التي تتغير وبشكل مستمر بتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية.

و في ظل التقلبات الحادة التي تتعرض لها أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال فترات متقاربة نسبيا و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري، يهدف هذا البحث إلى معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر (الميزان التجاري، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، معدل التضخم، الأزمات الاقتصادية) والتي أثبتت هذه الدراسة بأن المتغيرات الاقتصادية ترتبط بشكل كبير بأسعار النفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، ما يعني أن تقلب أسعار النفط بالانخفاض أو الارتفاع يترك مرة أثر سلبي ومرة أثر ايجابي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: أسعار البترول، الميزان التجاري، الطفرات السعرية، الأزمات الاقتصادية.

Study Summary:

In the light of the importance not which the oil sector has in the Algerian economy as an economy that depends a lot on the oil ,also the Algerian economic, and financial policy depends on oil revenues, that it change continuously by the change of oil prices in the global inarches and in light of the sharp, Fluctuation in oil prices in world markets during relatively close periods and their Implication for the Algerian economy.

The objective of this research is to know the impact of oil price fluctuation on some economic indications in Algeria (trade balance. Gross domestic product, Exchange rate, Inflation rate, Economies crises) and cuhich proved that economic variable are strongly related to oil prices both high or low .

Which means that the volatility of oil prices decline or rise leaves a negative impact and sometimes other it let a positive impact on economic stability in Algeria.

Key words: oil prices, trade balance, economic crises, Price mutation

الفهرس

الإهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول والأشكال البيانية	
قائمة الملاحق	
المقدمة	أ ـ د
الفصـــل الأول « مفاهيم عامة حول أسعار البترول والعوامل المحددة لها والمؤثرة فيها »	
تمهيد الفصل الأول	06
المبحث الأول: عموميات حول أسعار البترول	23-06
أولا : السعر البترولي ، أنواعه و العناصر المحددة له	09-07
ثانيا: طرق ومراحل تسعير البترول	13-10
ثالثا : العوامل المؤثرة و المحددة لأسعار النفط	23-13
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	32-23
خلاصة الفصل:	33
الفصـــل الثاني « أثر تقلبات أسعار البترول على مؤشرات النمو الاقتصادي »	
تمهيد الفصل الثاني	35
المبحث الأول : تطورات أسعار النفط في ظل الطفرات النفطية والأزمات السعرية	**46-36**
أولا :تطورات أسعار النفط في السوق النفطية	42-36
ثانيا: الأزمات السعرية و الطفرات النفطية في صناعة النفط	44-42
ثالثا: تطور أسعار النفط في ظل الطفرات الثلاث	46-44
المبحث الثاني : الاقتصاد الجزائري والارتباط بالنفط	**59-47**
أولا: تطورات الناتج المحلي الإجمالي	47
ثانيا: الصادرات	51
ثالثا: تطور الواردات الجزائرية	55
رابعا: تحليل وضعية ميزان التجاري للجزائر للفترة 1985–2015	57
المبحث الثالث: دراسة مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على بعض مؤشرات النمو الاقتصادي	**69-60**
أولا: مجتمع الدراسة	60
ثانيا: متغيرات الدراسة وطريقة جمع المعطيات	60
ثالثا: تحليل وتفسير النتائج	61

خلاصة الفصل	69
الخاتمة	74-71
قائمة المراجع	76
الملاحق	

فهرس الجداول

الجدول (1-1)	تطور مستوى الطلب على النفط خلال الفترة 1996-2011	16
الجدول (1-2)	تطور مستوى الطلب على النفط خلال الفترة 2012-2015	18
الجدول (1-3)	تطور مستوى المعروض النفطي خلال الفترة 2000-2015	22
الجدول (1-2)	تطورات أسعار سلة خامات أوبك للفترة (1970 – 1982)	37
الجدول (2-2)	تطورات أسعار سلة خامات أوبك للفترة (1983 – 1989)	37
الجدول (3-2)	تطورات أسعار سلة خامات أوبك للفترة (1990 – 1999)	38
الجدول(2-4)	تطور السعر الفوري لسلة خامات أوبك للفترة (2007–2011)	41
الجدول (5-2)	تطور أسعار البترول في الفترة (2012-2015)	42
الجدول (6-2)	تطورا الناتج المحلي الجزائري خلال الفترة (1985-2015)	47
الجدول (7-2)	تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر بالأسعار الجارية للفترة 2001-2012 بطريقة القيمة المضافة	49
الجدول (8-2)	نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج للفترة 2001-2012	50
الجدول (9-2)	الصادرات الإجمالية للجزائر ومعدل نموها للفترة 1985–2015	51
الجدول (10-2)	الصادرات خارج مجال المحروقات بالنسبة للصادرات الإجمالية للفترة 2001-2012	53
الجدول (11-2)	مؤشر تركز الصادرات للفترة 1995–2015	53
الجدول (12-2)	تطور الواردات الإجمالية ومعدل نمو الواردات للفترة 1995–2015	55
الجدول (13-2)	تطورا الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1985-2015	57
الجدول (14-2)	متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	61
الجدول (15-2)	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة للفترة 1985-2015	62
الجدول (16-2)	اختبار التجانس	64
الجدول (17-2)	اختبار التعدد الخطي	65
الجدول (18-2)	تقدير أثر تقلبات أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري للجزائر للفترة 1985-2015	66

فهرس الأشكال

الشكل(1-1)	تطور إنتاج النفط من 2000 إلى غاية 2015	22
الشكل (2- 1)	منحنى تطور الأسعار من 2000-2008	39
الشكل (2-2)	نمو الناتج المحلي للجزائر للفرة 1985-2015	48
الشكل (2-3)	تطور نمو الناتج المحلي والقيمة المضافة لقطاع المحروقات للفترة 2002-2012	50
الشكل (2-4)	معدل نمو الصادرات الإجمالية للجزائر للفترة 1985-2015	52
الشكل (2-5)	معدل نمو الصادرات الإجمالية والناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 1985-2015	54
الشكل (2-6)	تطور معدل نمو الواردات للفترة 1995-2015	56
الشكل (2-7)	معدل نمو الميزان التجاري للجزائر للفترة 1985-2015	57
الشكل (2-8)	اختبار التوزيع الطبيعي	65

فهرس الملاحق

الملحق رقم (01)	اختبار جوهانسن للتكامل المشترك:	

مقدمـــــة

يعتـــبر الـــنفط أو مـــا يســـمى الـــذهب الأســـود كمـــا يحلـــو للكثـــير بتســـميته و الـــذي يعتـــبر اليـــوم مـــادة إعلاميـــة دسمـــة يتحـــدث عنـــه العـــام و الخـــاص ،والمـــتعلم و الجاهـــل ، ســـلاح العصـــر الحـــالي الـــذي تلهـــث مـــن أجلـــه كبريـــات الـــدول، لأن مـــن يمتلـــك الـــنفط فقـــد امتلـــك القـــوة كمـــا قـــال السياســـي الأمريكـــي هنـــري كيســـنجر مقولتـــه الشـــهيرة "ســـيطروا علـــى الـــنفط و ستســـيطرون على الأمم – سيطروا على الغذاء و ستسيطرون على الناس" .

حيث يحتل النفط مكانة كبيرة وأساسية ضمن اقتصاديات الطاقة، إذ أنه يمثل سلعة إستراتجية ومادة أولية أساسية في مختلف الصناعات الكيماوية والبترو كيماوية، كما أنه يلعب دورا حيويا في العالم المعاصر وذلك لتعدد استعمالاته في شتى المجالات سواء كانت صناعية أو زراعية، فضلا عن استعمالاته في الحياة اليومية للإنسان، مما جعله يستحوذ على مكانة مرموقة ضمن أطر التجارة الدولية وموقعا خاصا في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، وقد أدت هذه الأهمية النسبية للنفط في الاقتصاد العالمي إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام سواء في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، مما جعلها تتميز بالتقلب وعدم الثبات.

وفي هذا السياق احتلت الدول العربية موقعا هاما وحيويا في سوق النفط العالمية، وما يؤكد هذه المكانة هي المؤشرات المتعلقة بالاحتياطات وحجم الإنتاج والصادرات من النفط الخام التي تسجلها، حيث يلعب النفط دورا مؤثرا على اقتصاديات الدول العربية المصدرة له، والتي تعتبر عوائده المالية أهم مصدر لتمويل التنمية فيها، حيث ساهم النفط وعائداته في حدوث تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة في الأقطار العربية المصدرة للنفط خلال العقود الأربعة الأخيرة، إذ تم استخدام عائدات النفط لتحديث البنية التحتية وخلق فرص العمل وتحسين مؤشرات التنمية البشرية.

فمن هاته الدول نجد الجزائر والتي منذ قيامها بتأميم المحروقات سنة 1971، والنفط يعتبر هو الرئة الحيوية التي يتنفس بها الاقتصاد الوطني إذ يتأثر هذا الأخير كثيرا بتقلبات **أسعار النفط، وهذا لاعتماد سلة صادراتها** بشكل كبير على الصادرات **النفطية لكون اقتصادها رعيا.**

1- الإشكالية:

بناء مما سبق، وعلى مستويي حقلي التنظير والتنظيم من الفكر الاقتصادي، **وضمن أدوات** متغيرات **الاقتصاد الكلي، مرورا بآليات التجارة الدولية بدأت إشكالية العلاقة بين "أسعار النفط" و " الميزان التجاري"** تخترق إشكالات الحاضر، وبدأت ماديات أهميتها كموضوع بحث تتصاعد ملامسة ذروة البحث العلمي، **ومن هنا** يمكن طرح الإشكال التالي: **إلى أي مدى تؤثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري؟.**

2- الأسئلة الفرعية:

منهجيا الإشكالية أعلاه تقتضي بحثيا تجزئتها إلى حزمة من التساؤلات الثانوية التي تسهل مواطن التعقد ، وتتيح مجالات أوسع لفهم الفكرة الأساس حول الموضوع الذي سيعنى بالدراسة وعليه تكون التساؤلات كالتالي:

- ❖ إلى أي مدى يؤثر الناتج المحلي على الميزان التجاري؟
- ❖ إلى أي مدى يؤثر سعر الصرف على الميزان التجاري؟
- ❖ إلى أي مدى يؤثر التضخم **على الميزان التجاري؟**
- ❖ إلى أي مدى تؤثر أسعار بترول خليط الصحراء على رصيد الميزان التجاري؟

3- الفرضيات:

- ☒ **يرتبط مستوى** الناتج الإجمالي بعلاقة عكسية معنوية مع **رصيد الميزان التجاري.**
- ☒ **يرتبط سعر الصرف بعلاقة طردية معنوية مع رصيد الميزان التجاري.**
- ☒ **يرتبط التضخم بعلاقة عكسية معنوية مع رصيد الميزان التجاري.**
- ☒ **يرتبط** أسعار البترول بعلاقة طردية معنوية مع رصيد الميزان التجاري.

4- أسباب اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيارنا لهذا **الموضوع** إلى:

- ✓ **علاقته الوثيقة بالواقع الاقتصادي لبلادنا، فبصفة الجزائر بلد منتج ومصدر للنفط، وأغلبية العوائد المالية متأتية من الصادرات النفطية فإن اقتصادها عموما يرتكز على** هذه **العائدات، هذا ما جعلنا** نحاول **معرفة حقيقة العلاقة** بين أسعار البترول و رصيد الميزان التجاري.
- ✓ أهمية **الموضوع** في تخصصنا **خاصة احتوائه على جانبين** هما التجارة الدولية ومتغيرات الاقتصاد الكلي.
- ✓ محاولة **إثراء معلوماتنا في هذا المجال.**

5- أهداف الدراسة:

نهدف من هذه **الدراسة** إلى :

- ✓ تتبع المسارات التاريخية لتقلبات أسعار النفط وأثرها على الميزان التجاري ، **وذلك باعتبار أن الإيرادات النفطية** تعتبر **مورد أساسي لخزينة الدولة والممول الرئيسي لحجم نفقاتها. وكذلك إبراز** العوامل المؤثرة في أسعار النفط.
- ✓ نمذجة أو تحديد أهم المحددات و المتغيرات في الميزان التجاري.

6- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية **هذا البحث في كونه يعد من القضايا الأساسية** التي **شغلت اهتمام الدول** البترولية **وذلك نتيجة :**

- **الاهتمام بهذا الموضوع جراء الارتفاع** الغير **مسبوق في أسعار النفط** في **السنوات** الأخيرة **و بالأخص خلال سنة 2014.**

- تبنى الخطط والتوجهات الاقتصادية على أساس الإيرادات البترولية مما يجعلها تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي .

وكذلك تكمن أهمية الموضوع في أنها تعالج إشكالية تعاني منها الجزائر منذ عقود ،وهي مشكلة : أحادية الهيكل الاقتصادي بشقيه .

- ❖ هيكل الناتج الوطني
- ❖ مكونات هيكل الصادرات

كما أن هذه الإشكالية تطرح على الساحة منذ عام 2014 بسبب الانهيار الحاد لأسعار البترول ،وما كان له من انعكاس على أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية ،وكذا السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

7- حدود الدراسة :

❖ الحدود الزمنية :

سيتم دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري للفترة من 2006 – 2015 لكننا اعتمدنا الدراسة خلال الفترة 1985– 2015 ،وهذا من أجل إثراء الدراسة بمعلومات أشمل ، وكذلك من أجل رفع حجم العينة للمساعدة أكثر في الجانب التطبيقي للدراسة .

❖ الحدود المكانية :

قمنا بدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري من خلال دراسة حالة الجزائر.

8- منهج الدراسة :

نظرا للظواهر المدروسة في البحث، ونظرا للجوانب التي يحتويها الموضوع، فإننا اعتمدنا المنهج التاريخي عند استعراضنا لتطور أسعار البترول بالإضافة إلى استعمالنا للمنهج الوصفي بالاعتماد على بعض الأدوات الكمية المتمثلة في:

المعطيات الإحصائية من بيانات، جداول وأرقام تتعلق بالموضوع.

كما سنعتمد على المنهج الاستقرائي عن طريق أداتي التحليل والقياس من خلال استقرائنا للمعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث وذلك بغية إبراز أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري ، ومن ثم اقتراح الحلول الاقتصادية المناسبة لمعالجتها.

9- صعوبات الدراسة :

الصعوبة الحقيقية التي اعترضتنا في هذا البحث تتمثل في عدم توفر بعض الإحصائيات الخاصة بصادرات النفط الجزائرية، سواء من طرف الهيئات الوطنية الجزائرية أو الدولية.

بالإضافة إلى اختلاف الوحدات، عند لجوئنا إلى أكثر من مرجع في تجميع الإحصائيات.

بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في بعض الإحصائيات و من جانب الهيئات الوطنية الرسمية.

10- أقسام الدراسة :

حتى يمننا معالجة هذه **الإشكالية والوصول** إلى **أهداف الموضوع قمنا بإتباع طريقة** IMRAD **حيث قسمنا** الدراسة إلى **فصلين؛الفصل الأول للدراسة الأدبية والنظرية، أما الفصل** الثاني **فجاء للدراسة التطبيقية،** ويحتوي **كل فصل على** مبحثين،نوردهما كالتالي:

- ✓ **جاء الفصل الأول** في **مبحثه الأول ليتطرق** إلى **مفاهيم عامة حول أسعار النفط، وأنواعها ،وطرق** ومراحل تسعيرها ، **وكذلك تم التطرق** إلى العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار البترول.

أما المبحث الثاني **فقد خصص لتحليل بعض الدراسات السابقة** التي لها **علاقة ببحثنا.**

- ✓ **أما في الفصل** الثاني **فتطرقنا** في المبحث الأول إلى تطورات أسعار البترول وكذلك إلى **الأزمات السعرية** والطفرات السعرية وأهم الطفرات التي ألمت بالاقتصاد العالمي.

أما المبحث الثاني فقد خصصناه للدراسة القياسية .

تمهيد:

يعتبر سعر النفط ومن ثم عوائده من أهم مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النفطية ، فحصيلة الصادرات قد تبلغ وكثيراً ما تتجاوز ثمانون بالمائة من إجمالي حصيلة الصادرات والموازنات العامة في أغلب تلك الدول ، كما تعتبر العمود الفقري للناتج القومي الإجمالي وللنشاط الاقتصادي فيها بصفة عامة.

و لقد عرفت الجزائر تطورا كبير فيما يخص الصناعة البترولية من حيث الاستكشافات و القدرة التصديرية، إلا أن توفير الموارد المالية اللازمة لتنمية الاقتصاد الوطني يرتبط بسعر السلعة المصدرة في الأسواق العالمية.

ولذلك فإن دراسة السعر البترولي وأنواعه والعوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطية وأنظمة تسعير البترول، تعتبر ضرورة ملحة في الوقت الراهن، ومن الملاحظ أنه حدث تغير كبير في أسعار البترول والتي لها دور كبير في خلق التوازنات الاقتصادية خاصة الدول المصدرة للبترول ومنها الجزائر، والتي تريد الحفاظ على مستوى مرتفع للأسعار، الذي يحقق لها احتياجاتها من العالم الخارجي.

ومن خلال هذا المنطلق تم تخصيص هذا الفصل لتوضيح مفهوم وأهم أنواع أسعار البترول والعوامل المؤثرة والمحددة لها وأنظمة تسعيره وأهم الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع ونقدها.

المبحث الأول : عموميات حول أسعار البترول

أولا : السعر البترولي ، أنواعه و العناصر المحددة له

1- تعريف سعر النفط.

يعرف سعر النفط على أنه " قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين"[1]، كما يعرف أيضا بأنه"سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما ط ا ر عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس"[2]، كما يكن تعريفه على أنه"مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع و الخدمات عند وضع توازن العرض و الطلب بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد و تحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي 159 لتر و يعادل الطن المتري 7 – 8 براميل حسب كثافة النفط"[3].

2- أنواع السعر البترولي

1-2- الأسعار المعلنة : (the posted prices)

يقصد بها أسعار النفط المعلنة رسميا من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية وظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندرد–أويل والتي كانت تحتكر شراء النفط من منتجيه المتعددين في السوق الأمريكية.

وبعد عام 1911 تحولت السوق الأمريكية من سوق يسيطر عليها محتكر واحد إلى سوق يتنافس فيها عدد قليل من المشترين والذين يقومون بإعلان أسعار معلنة لشراء النفط من المنتجين له إضافة إلى ذلك فانه مع تزايد استغلال النفط خارج الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من مناطق العالم وخاصة منذ فترة العشرينيات و تزايد الإنتاج العالمي للنفط، فقد أخذت الشركات النفطية بإعلان الأسعار المعلنة في موانئ تصدير النفط.

ومنذ فترة الخمسينيات لقرننا الحالي ابتدأت الدول المنتجة بالاهتمام بالسعر المعلن للنفط وذلك عند تطبيق مبدأ مناصفة الإرباح للعوائد النفطية بين الشركات النفطية والدول المنتجة، خاصة وان الأسعار المعلنة للنفط هي

---

[1] محمد أحمد الدوري، " **محاظرات في الإقتصاد البترولي**" ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1983، ص، 194.

[2] حسين عبد الله، "**مستقبل النفط العربي**"، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بروت، لبنان، 2006، **ص**، 240.

[3] سيد أحمد فتحي الخولي، "**اقتصاد النفط**"، الطبعة الأولى، 1997، ص، 257.

من الأساس المعدل عليه لاحتساب الفوائد المالية النفطية حيث أن الأسعار المعلنة حتى أواخر فترة الخمسينيات وطيلة الفترة الماضية كانت الأسعار المعبرة فعليا على قيمة النفط في السوق الدولية أما الأطراف المعلنة عن تلك الأسعار فهي الشركات النفطية الكبرى.

أما بعد ذلك التاريخ أي أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات فان الأسعار المعلنة لم تكن هي الوحيدة والرئيسية في أهميتها والمعبرة فعليا عن أسعار السوق النفطية، وذلك لدخول الشركات المستقلة لسوق النفط، وأخذت تبيع نفطها الخام المنتج من قبلها بتخفيضات معينة تقل عن الأسعار المعلنة.

وفي فترة السبعينيات أي منذ 16 أكتوبر 1973 م أخذت دول منظمة الأوبك تعلن أسعار نفطها إلى جانب الشركات النفطية الأجنبية المستقلة.

ولذلك يمكن القول بان الأسعار المعلنة ما هي إلا أسعار نظرية لا تساوي في حقيقتها أسعار النفط بل تقوم بفرضها الشركات لكي يتم احتساب وتحديد ضرائب الدول المنتجة للنفط[1].

2-2- الأسعار المتحققة : (the realized prices)

ظهر هذا النوع للوجود أواخر الخمسينات، حيث عملت به الشركات المستقلة من خلال تقديم تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها المشتري كنسبة مئوية تخصم من السعر المعلن، ويعرف السعر المتحقق على أنه : السعر المعلن مطروح منه الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري[2].

2-3- أسعار الإشارة : (the reference prices)

هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينيات بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة، أخذ واعتمد سعر الإشارة أو المعدل عليه في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد المالية النفطية بين الطرفين .

إن سعر الإشارة هو عبارة عن سعر النفط الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق.

واحتساب سعر الإشارة يتم على أساس معرفة تحديد متوسط معدل السعر المعلن والسعر المتحقق لعدة سنوات، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان النفطية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في الاتفاق المعقود بينهما في 28 أوت 1965 وكذلك فنزويلا والشركات النفطية الأجنبية في عام 1962[3]

1- محمد أحمد الدوري،"**محاضرات في الاقتصاد البترولي**"، ص ص، 196-197.

2- نفس المرجع و الصفحة.

3- نفس المرجع، ص، 199.

2-4- سعر الكلفة الضريبية : (the tax – paid cost prices)

هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل كالربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية ،إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من النفط الخام ، و هو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعتبر البيع بالخسارة[1].

2-5- الأسعار الفورية : (the spot prices)

هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة أنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر معبر أو مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية بصورة فورية.

وظهر هذا السعر النفطي مع وجود السوق الحرة أو المفتوحة بين الأطراف المعنية بعرض وطلب السلعة النفطية نتيجة للاختلال أو عدم التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة حيث أن مقدار ومستوى هذا السعر ليس ثابتا ومستقرا بسبب ارتباطه بمدى ومقدار الاختلال وعدم التوازن بين ما يعرض ويطلب من السلعة النفطية، فقد يكون السعر الفوري اقل أو أدنى مما هو للسعر المعلن النفطي أو مقارب للسعر الرسمي في السوق الدولية خاصة إذا كان الاختلال بين العرض والطلب قليلا أو محدودا، ويرتفع هذا السعر في مقداره بصورة اكبر مما هي الأسعار النفطية المعلنة نتيجة لوجود اختلال وعدم توازن بين العرض والطلب النفطي وبصورة كبيرة[2].

حيث انه لم تكن أسعار النفط في المراحل السابقة تخضع لقانون العرض والطلب، وإنما لمصالح الطرف الذي يسيطر على السوق النفطية لكن بعد أزمة 1973 وما أحدثته من اضطرابات طورت الدول المستهلكة أساليب جديدة لتسويق النفط الخام لتفادي تقلبات الأسعار، وشجعت على زيادة إنتاج الدول من خارج أوبك مما قلل من السيطرة في مجال التسعير وفتح المجال أمام قوى السوق وميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار النفط[3].

2-6- السعر المستقبلي : (Futer Price)

هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن و نيويورك[4].

---

[1] – سيد أحمد فتحي الخولي، مرجع سبق ذكره،ص، 272.

[2]- محمد أحمد الدوري،مرجع سابق،ص،57.

[3]- حمادي نعيمة،"**تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلا الفترة 1986-2008**" مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2008–2009، شلف، الجزائر ، ص ص،8-9.

[4]- نواف الرومي،"**منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**"، ط1، الدار الجماهرية للنشر، ليبيا،2000، ص،24.

ثانيا: طرق ومراحل تسعير البترول

البعض يعتقد بأن تسعيرة النفط عملية سهلة بينما الأمر ليس كذلك إذ أنها تخضع لعدد من المعايير والعمليات المعقدة بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية فالسعر الذي يعلن يوميا في وسائل الأعلام هو للبيع الفوري في أسواق البيع ولا يعكس بالضرورة واقع البيع الفعلي النفط المتعاقد عليه سلفا. ويقسم العالم إلى ثلاثة أسواق لبيع النفط وهي ناميكس ووست تكساس في الأسواق الأمريكية وبرنت لأوروبا وعمان أو دبي لأسواق شرق آسيا وعلى ضوء هذه الأسواق تتم تسعيرة النفط. والبترول عادة ما يسعر في ثلاثة مواقع لخمسة أنواع من النفط فعلى سبيل المثال يسعر العربي الثقيل في السوق الأمريكية بناقص 7إلى 10 دولارات 7 دولارات للبرميل عن سعر برنت بينما يسعر – للبرميل عن سعر ناميكس أو وست تكساس ويسعر في سوق أوروبا بناقص 5 إلى 4 دولارات للبرميل، فيما يسعر الزيت العربي الخفيف الممتاز وهو أغلى أنواع النفط في السوق – في سوق شرق آسيا بناقص 2 إلى 4 دولارات للبرميل – 2دولار للبرميل عن سعر ناميكس أو وست تكساس ويسعر في سوق أوروبا بزائد 2 – الأمريكية بزائد 1 إلى 4 دولارات للبرميل. وهكذا بالنسبة لبقية أنواع النفط،ويتم تغيير – عن سعر برنت فيما يسعر في سوق شرق آسيا بزائد 3الأسعار حسب العقود ووفقا لظروف السوق النفطية[1]

1- العناصر المحددة لسعر البترول

تتمثل العناصر المجسدة للسعر النفطي والمحددة لمقداره النقدي فيما يلي:

1-1- الكلفة الذاتية للسعر النفطي :

والتي تتكون من : الكلفة الثابتة التي تشمل جميع النفقات على رأس المال الثابت، والكلفة المتغيرة والتي تشمل مجموع النفقات التي يتطلبها استخراج النفط الخام ونقله، كلفة الفاقد والتي تتمثل في الإنفاق المرتبط بعدم مراعاة معامل الاستخراج النفطي، كلفة الإتاوة والتي تتمثل في مقدار كمية من النفط بصورة عينية أو نقدية تدفع لمالك الأرض أو الثروة النفطية المستغلة من طرف الأجنبي خاصة لقاء استغلاله النفطي[2].

2-1- الدخل الصافي (الريع الاقتصادي النفطي) :

والذي يعرف بأنه الفرق بين التكلفة الكلية (إنتاج ونقل وتكرير وتسويق) وسعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي .ويتوزع الريع النفطي– بعد استبعاد التكاليف وأرباح الشركات الوسيطة كافة –بين

[1] http://www.alriyadh.com/2007/10/22/article288300.html

[2] محمد أحمد الدوري،" **مبادئ اقتصاد النفط**"، الطبعة الأولى، دار جموع الثقافة ، الزاوية ، ليبيا،2003،ص،348.

الدول المصدرة(معبر عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر النفط الخام) وحكومات الدول المستوردة (معبرا عن نصيبها بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية)[1].

2- طرق ومراحل تسعير البترول

جاء تطور تسعير البترول الخام وطرق تحديده متأثرا وبنسبة كبيرة بالعوامل السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى طبيعة السوق البترولية السائدة حينها، ومن الملاحظ أنه يمكن تفسير مراحل هذا التطور إلى ثلاثة فترات رئيسية ومتباينة فيما بينها هي :

2-1- مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الاحتكار المطلق (1920-1939):

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة مراحل كما يلي[2]:

أ- **مرحلة نقطة الأساس الواحدة** : فرضت الشركات البترولية الاحتكارية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة عرف بنظام نقطة الأساس الواحدة ويتم من خلاله حساب كل أسعار الخامات العالمية كما يلي:

سعر خام خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى مناطق الاستيراد .

ب- **مرحلة نقطة الأساس المزدوجة:** بموجب هذا النظام الجديد تمت إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي إضافة إلى نقطة خليج المكسيك، فكان بترول الخليج العربي يحسب على أساس خامات خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضاف إليه أجور الشحن الحقيقية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك .

ج- **مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة:** وصار يحسب في هده المرحلة باحتساب سعر بترول الخليج العربي كما يلي، سعر بترول الخليج العربي مضافا إليه تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء ساو ثمين بغرب انجلترا .

2-2- مرحلة تحديد سعر البترول الخام في ظل الانحصار الاحتكاري (1950 -1980):

[1] حسين عبدالله،"**البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية**"، دار النهضة العربية، مصر 2003، ص، 244.

[2] سالم عبد الحسن رسن،" **اقتصاديات النفط**"، دار الكتب الوطنية، طرابلس-ليبيا، الطبعة الأولى، 1999 ، ص ص،195.

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة مراحل[1].

أ- **قاعدة صافي المحقق**: وفق هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر البترول الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة للبترول .

ب- **قاعدة سعر الإشارة** : خلال هذه الفترة أصبحت منظمة الأوبك والشركات البترولية الاحتكارية تحدد الأسعار

ج- **قاعدة السعر الرسمي**: شهدت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في أسعار البترول حيت تمكنت منظمة الدول المصدرة للبترول وخاصة العربية منها من رفع مستوى السعر المعلن وفقا ما يتماش مع مصالحها الخاصة .

3-2- مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة (1980 – حاليا)

في هذه المرحلة زالت سيطرة الشركات البترولية الاحتكارية لتنتقل هذه السيطرة إلى يد منظمة الدول المصدرة للبترول حيث أصبحت تتحكم في الأسعار، لكن لم تدم إلا ستة سنوات .

3- أثر المضاربة في السعر النفطي

أسعار النفط تعاني من المضاربين في أسواق النفط ، فالبعض يشتري ويبيع النفط بالسوق الفورية سواء كان من المنتجات الخام أو المكررة ، والبعض يمارس عمله في الأسواق المالية والأسواق الآجلة ذات الصلة بالنفط ، ومع أن المضاربين من النوعين ظهروا في الأسواق منذ الأيام الباكرة للصناعة النفطية ، فان التجارة بالنفط بسوق النفط الفوري تطورت بخطى سريعة في السبعينات والثمانينيات من القرن الماضي أما المعاملات في أسواق التسليم الأجل وغير ذلك من المشتقات المالية فلم تتسع إلا بحلول التسعينيات اهتمت الدراسة الأكاديمية بموضوع أثر المضاربة على الأسعار وظهرت اختلافات كثيرة في الرأي بين أصحاب هذه الدراسات إلا انه من سليم القول أن نخلص إلى نتيجة مفادها أن الأثر الكلي للمضاربة بنوعيها يتمثل في اتساع تأرجح الأسعار بين الارتفاع والهبوط ، معنى أن هذا عندما تقل الكميات المعروضة في الأسواق يتجه السعر نحو الارتفاع إلى مستويات أعلى مما يمكن تبلغه فيما لو لم تنشط عمليات المتاجرة بقصد المضاربة ، كما انه حين يزداد المعروض من النفط يميل السعر نحو الانخفاض إلى مستويات أقل مما كان أن يهبط إليه من دون تدخل المضاربين ، وفي رأي البعض أن أسعار النفط

[1] السعيد رويجح، " **التطور التاريخي لأسعار البترول و أثره على الاقتصاد الجزائري،1970–2009**" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تسير واقتصاد بترولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة،2012–2013، 12.

أصبحت أشد تقلبا في أعقاب المضاربة في حجم المعاملات المالية في البترول ، والسبب في ذلك أن المضاربين الذين يشترون المشتقات المالية ويبيعونها لا يلتزمون بتسليم النفط مما يلتزم التجار في سوق البيع الفوري ، كما أن بعض المشتقات التجارية المالية المعروضة باسم الخيارات تتيح للمضارب الحق في شراء كميات كبيرة من النفط أو بيعها على الورق مقابل التزام مالي بسيط نسبيا ، ونجد معظم المعاملات التجارية في المشتقات المالية للنفط تتم في أسواق متخصصة من قبيل سوق النفط الدولية بلندن ، وهذه المعاملات متاحة أمام الجميع وتباشرها المؤسسات المنتجة والمستهلكة للنفط معا مثلما يباشرها المضاربون أيضا إن الخوف من انقطاع إمدادات البترول بسبب الاضطرابات وعدم الاستقرار الذي يسود بعض مناطق إنتاج النفط تسبب في ارتفاع الأسعار بمقدار ما يسمى "هامش الخوف " فقد استغل المضاربون في السوق النفطية حالة القلق هذه لتحقيق أعلى الأرباح الممكنة ، هناك ما يسمى بـ " بسيكولوجية الخوف " التي تهيمن على المضاربين في السوق النفطية ، خوفا من انقطاع الإمدادات إذ أن ما يدفع الأسعار إلى الصعود هو الخوف فقط من حدوث نقص في الإمدادات لعوامل سياسية ، وهذا الخوف لا يخضع لموازين العرض و الطلب ، هناك مجموعة من المضاربين في السوق النفطية تحاول أن تحقق أرباحا على حساب عدم استقرار السوق النفطية[1] .

يتفق المحللون على أن الزيادة التي تقدر بحدود دولار للبرميل واحد بسبب ما يسمى " علاوة الخوف " من انقطاع إمدادات النفط وخاصة ذلك القادم من منطقة الخليج العربي ، إذ أن هذه العلاقة مرتبطة بالموقف السياسي الموجود فعلا بالمنطقة فلو تحقق الهدوء والاستقرار في المنطقة يمكن إن تنخفض الأسعار بحدود بسبب زوال" علاوة الخوف" ففي البورصات يضاربون على ما يسمى ب " برميل ورقية " ، أي أن المتداول سندات نفط ، وحجم هذه العمليات المتداولة تساوي خمسة أضعاف المتداول في السوق الحقيقية ، ولكن حقيقة السعر هو هو السعر التي تحصل عليه الدول المصدرة للنفط وتتعامل على أساسه ، فالمضاربين المتعاملين في المراهنات عادة يحققوا أرباحا أو خسائر ، فالمضاربين المتعاملين في المراهنات عادة يحققوا أرباحا، والمتعاملون في السوق الحقيقية،أي المصدرون يبيعون بأسعار أقل مما هو سائد في سوق المضاربة ، لأنهم اتفقوا مسبقا على مدة التسليم ، و خلالها تكون الأسعار قد ارتفعت وحصل المضاربون على الفرو قات في ارتفاعات الأسعار .

ثالثا : العوامل المؤثرة و المحددة لأسعار النفط

1- الطلب البترولي ومحدداته.

[1] حويلدات محمد مجاهد و آخرون،" **أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر و الإمارات العربية المتحدة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، 2012-2013، ورقلة، ص،ص 18-19.

1-1- مفهوم الطلب البترولي.

يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة،وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية[1].

ونظرا لكون الحاجات الإنسانية متزايدة فقد شهد الطلب على النفط نموا متزايدة سواء في شكله الخام أو في صورة منتجات بترولية ، ويعتبر الطلب على النفط مشتقا من الطلب على المنتجات النفطية المكررة والتي تتضمن أسعارها قدرا كبيرا من ضرائب الاستهلاك في أسواقها، ومن ثم أسعار تلك المنتجات من شأنها أن تؤثر في الطلب عليها وبالتالي في الطلب على النفط.

1-2- محددات الطلب البترولي في السوق النفطية.

تتحدد أسعار البترول في السوق العالمية كباقي السلع و الخدمات، و تختلف سوق البترول عن باقي الأسواق بتعلقها بسلعة إستراتيجية مهمة يتوقف عليها معدل النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم، إضافة لكونها سلعة سياسية قد لا تنطبق عليها معايير التحليل الاقتصادي وحدها.

يتأثر الطلب البترولي كباقي النشاطات الاقتصادية بعدة عوامل نجد منها:

أ- **النمو الاقتصادي العالمي**:تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة، فقد شهد الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ % 4.7 عام 2000 ليرتفع إلى % 5.9 .عام2004 و قد صاحب هذا التطور زيادة في الطلب العالمي على النفط، فقد شهد عام2000 ارتفاعا في إجمالي الطلب ليصل إلى 75.7 مليون برميل يومي، أما سنة 2004 بلغ إجمالي الطلب على النفط 82.2 مليون برميل يومي، ما يعني وجود ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي و إجمالي الطلب البترولي[2].

ب- **الاستقرار السياسي في العالم** :يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص في الإمدادات، فقي الوقت الحالي شهدت أسعار النفط

[1] هشام علوان،وأخرين، اقتصاديا الموارد الطبيعية، بغداد، ص، 320.

[2] تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الاوبك، أعداد مختلفة.

مستويات عالية فاقت 70 دولار للبرميل وذلك بسبب حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط والهجمات المتكررة على منشآت النفط في العراق، إضافة إلى الاضطرابات السياسية الداخلية في نيجيريا وغيرها ما يثير التخوف بين الحين والآخر حول انقطاع إمدادات النفط وما يترتب على هذا التخوف من استغلال السوق من قبل المضاربين في السوق النفطية للحصول على الأرباح، وعلى هذا الأساس تلجأ الدول الأكثر استهلاكا وفي مقدمتها أمريكا لتخزين كميات هائلة تكفيها لمدة لا تتجاوز ثلاث أشهر لمواجهة العجز المتوقع بالرغم من أن تكاليف تخزين النفط تعتبر مرتفعة ومكلفة[1].

ج- **المناخ** :يلعب المناخ دورا هاما في تحديد الطلب البترولي، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد من الطاقة لتدفئة البيوت والمصانع وغيرها ، وفي العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء بمقدار 25 مليون برميل في اليوم، و في فصل الصيف أيضا يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية والتي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر للمشتقات البترولية كالبنزين، ويرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر منها في المناطق الوسطى والجنوبية الدافئة، كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر[2].

د- **النمو السكاني** :يعتبر عامل السكان أحد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فإن ذلك يؤدي إلى توسع ونمو الطلب بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد، ويؤكد هذا الطرح التطور التاريخي لعدد سكان العالم وتطور حجم الطاقة المستهلكة بما فيها المحروقات، ففي سنة 1950 كان عدد السكان العالم 2.5 مليار نسمة استهلكوا11.7 مليار برميل نفط ، أما سنة 1999 بلغ عدد سكان العالم 6 مليار نسمة استهلكوا96.2 مليار برميل نفط، ويتوقع أن يصل عدد سكان العالم سنة 2050 إلى 9 مليار نسمة مع استهلاكهم لحوالي 200 مليار برميل نفط[3]، و بالرغم من أن العامل السكاني عامل مهم غير أن تأثيره على الطلب العالمي للنفط يكون نسبيا ومتكاملا مع بقية

---

[1] سمية موري،"**آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية–دراسة حالة الجزائر 2000–2010**"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير،تخصص مالية دولية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر،ص،95.

[2] نفس المرجع والصفحة.

[3] صباح معوش،"**إلى أين أسعار النفط"مجلة أخبار النفط و الصناعة**"،الامارات العربية المتحدة،2000.

متوفرة على الموقع: WWW.MOENEV.GOV.AE

العوامل الأخرى خاصة الإنتاج والدخل القومي، فالمناطق المتقدمة صناعيا يشكل سكانها 18% من سكان العالم غير أنهم يستهلكون حوالي 70% من بترول العالم، أما بقية سكان العالم والذين يشكلون 72% فإنهم يستهلكون 30% فقط من بترول العالم.

هـ- **أسعار السلع البديلة:** تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابا أو سلبا على الطلب العالمي للنفط، إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر البترول وبالتالي عدم إنقاصها للطلب البترولي أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة البترولية مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلب على النفط، ومن أهم السلع البديلة والمنافسة لسلعة النفط نجد الفحم الحجري، الغاز الطبيعي، الطاقة الشمسية والطاقة الذرية، وتتميز هذه السلع بارتفاع تكاليف إنتاجها و تطلبها لمهارات فنية وتكنولوجية وأساليب متطورة ومتقدمة لاستغلالها وإنتاجها واستعمالها، إضافة إلى صعوبة نقلها كل هذه الأسباب وغيرها تجعل هذه السلع في موقع تنافسي ضعيف ومحدود على المدى القصير والمتوسط مقارنة بالنفط.

3-1- تطور الطلب العالمي على النفط[1] :

أ- تطور الطلب خلال الفترة 1996-2011 :

وفيما يلي جدول يبين تطور الطلب على النفط لسنوات مختارة وفق المجموعات الدولية.

جدول رقم(01-01):تطور مستوى الطلب على النفط خلال الفترة 1996-2011 الوحدة مليون ب / ي

السنوات	1996	2000	2008	2011
إجمالي الطلب العالمي	71.7	76.4	85.7	88.5
الدول الصناعية	45.9	47.9	47.6	42.1
-أمريكا الشمالية	22.2	24.1	24.2	22.2
-أوربا الغربية	14.9	15.1	15.3	12.6
-المحيط الهادي	8.8	8.7	8.1	7.3
الدول النامية	20.7	23.9	33.2	38.4
إجمالي الشرق الأوسط و إفريقيا	6.3	6.8	10.1	9.9
-الدول الأسيوية النامية	10.1	12.2	17.3	18.3
ومنها :الصين	3.7	4.7	8.0	9.0
الهند	1.7	2.0	3.1	3.4
دول أخرى	4.7	5.5	6.2	5.9

[1] بلقلة ابراهيم،"**سياسات الحد من الآثار غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلي حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية ، ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، الجزائر،2014-2015، ص،24.

دول أمريكا اللاتينية	4.3	4.9	5.8	5.5
البرازيل	1.8	2.2	2.5	2.4
الدول الأخرى	2.5	2.7	3.3	3.1
الدول المتحولة	5.1	4.6	4.9	4.8
الاتحاد السوفيتي سابقا	4.4	3.8	4.1	3.1
دول أوروبا الشرقية	0.7	0.8	0.8	1.7

المصدر: بلقلة ابراهيم،"سياسات الحد من الآثار غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلي حالة الجزائر،ص24

لقد ارتفع مستوى الطلب العالمي على النفط من مستوى 71.7 مليون برميل/ي سنة 1996 إلى مستوى 76.4 مليون برميل/ي سنة 2000 أي بنسبة ارتفاع تقدر ب 6.55 %، ليصل إلى مستوى 88.8 مليون برميل سنة 2011 ، أي بنسبة ارتفاع تقدر ب 16.23 % عن ما كان عليه في سنة 2000 ، وتعتبر هذه الارتفاعات في مستوى الطلب العالمي على النفط كنتيجة لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي والتي شهدت مستويات مرتفعة خلال هذه الفترة والتي تعتبر من أبرز العوامل المحددة للطلب على النفط، ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في ارتفاع مستوى الطلب على النفط، زيادة مستويات التصنيع في الدول الصناعية الكبرى، وزيادة مساهمة الاقتصاديات الصاعدة في الاستهلاك النهائي للنفط.

ولتحليل هذه التطورات في مستوى الطلب العالمي على النفط فإننا سنقوم بتحليل مستوى التطور الحاصل في كل مجموعة دولية على حدا وذلك كما يلي:

• **الدول الصناعية:** تستحوذ هذه المجموعة على أكبر نسبة من الطلب العالمي على النفط، والتي بلغت سنة 2011 ما يقدر ب 47.41 % من إجمالي الطلب العالمي على النفط، وهذه النسبة تتوافق مع الطابع الصناعي لاقتصاديات هذه المجموعة من الدول والتي تحتاج إلى مستويات مرتفعة من الاستهلاك النفطي، وتأتي في مقدمة هذه المجموعة دول أمريكا الشمالية التي تستحوذ على نسبة 52.73 % من إجمالي طلب المجموعة، ثم دول أوربا الغربية بنسبة 29.93 %، ثم دول المحيط الهادي بنسبة 17.34 % وذلك سنة 2011[1].

• **الدول النامية:** تشكل هذه المجموعة الدولية نسبة 43.24 % من إجمالي الطلب العالمي على النفط سنة 2011 ، بعدما كانت لا تشكل سوى 28.8 % سنة 1996 ، و ذلك بعد أن ارتفع مستوى الطلب على النفط لهذه المجموعة من مستوى 20.7 مليون برميل يومي سنة 1996 إلى مستوى 38.4 مليون برميل يومي سنة 2011 أي بنسبة زيادة قدرها 85.5 %، ويعود الفضل الكبير في هذا المستوى من الارتفاع إلى الدول الأسيوية

[1] بلقلة ابراهيم،"**سياسات الحد من الآثار غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلي حالة الجزائر،ص** 25.

النامية والذي ارتفع مستوى طلبها من النفط بنسبة 81.18 % خلال الفترة 1996- 2011 ، وتأتي في مقدمة هذه الدول الصين والهند والتي ارتفع حجم طلبهما على النفط بنسبة 2.43 مرة و 2 مرة على التوالي خلال نفس الفترة، ويعود السبب في ذلك إلى معدلات النمو المرتفعة التي يشهدها اقتصاد هذين البلدين والتي تعكس مستوى التقدم الاقتصادي وارتفاع مستوى أدائه، وكذا إلى زيادة النمو السكاني وازدهار المستوى المعيشي الذي رفع من الاستهلاك الفردي من الطاقة وخاصة النفط.

• **الدول المتحولة**[1]: لقد انخفضت حصة مساهمة هذه المجموعة الدولية في الطلب العالمي على النفط من مستوى 7.11% سنة 1996 إلى مستوى 5.40 % سنة 2011 ، ويعود السبب في ذلك إلى عدم استقرار طلب هذه المجموعة من الطلب على النفط، في الوقت الذي عرف فيه الطلب العالمي ارتفاعا ملحوظا، ويستحوذ الإتحاد السوفيتي سابق على نسبة 64.58 % من مجموع طلب هذه المجموعة سنة 2011 .

ب- تطور الطلب خلال الفترة 2012-2015 :

جدول رقم(01–02): تطور مستوى الطلب على النفط خلال الفترة 2012–2015 **الوحدة مليون ب / ي**

السنوات	2012	2013	2014	2015
الدول الصناعية	46.0	46.1	45.8	46.2
الزيادة السنوية	0.2	0.1	-0.6	0.9
دول العالم الأخرى*	43.0	44.2	45.6	46.7
الزيادة السنوية	1.9	2.9	3.2	2.4
اجمالي العالم	88.9	90.2	91.4	92.9
الزيادة السنوية	1.0	1.4	1.3	1.7

* تضم كلا من الدول النامية و الدول المتحولة .

المصدر :التقرير الاقتصادي العربي الموحد

وفقا للمجموعات الدولية الرئيسية ، ارتفع مستوى الطلب في مجموعة الجول الصناعية خلال عام 2015 بنحو 400 ألف برميل /يوم . بينما ارتفع مستواه في بقية دول العالم بواقع 1.1 مليون برميل/يوم ، مقارنة بمستويات عام 2014 ليصل إلى 46.7 مليون برميل/يوم .

[1] بلقلة ابراهيم،مرجع سبق ذكره، ص،26.

أدى تغير مستويات الطلب لكل مجموعة إلى اختلاف حصتها من إجمالي الطلب العالمي خلال عام 2015 ، إذ انخفضت حصة البلدان الصناعية من 50.1 في المائة في عام 2014 إلى 49.7 في المائة عام 2015 بينما ارتفعت حصة بقية دول العالم من 49.9 في المائة إلى 50.3 في المائة .

2- العرض البترولي ومحدداته :

2-1- مفهوم العرض البترولي :

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد ، و يتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا أنه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد[1].

2-2- محددات العرض البترولي في السوق النفطية[2]:

توجد العديد من العوامل والأسباب والتي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وتختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر، وأهم هذه العوامل نجد:

أ- **الاحتياطات والطاقة الإنتاجية:** تعتبر الاحتياطات و الطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط ، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

ب- **السعر:** تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير المعروضة من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية المعروضة منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.

ج- **المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج:** يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، و بالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للبترول.

[1] سمية مورو، مرجع سابق،ص96.

[2] سمية مورو، مرجع سابق،ص،97.

د- **المصادر البديلة للنفط وأسعارها:** تلعب أسعار المواد البديلة للنفط دورا هاما في العرض البترولي، فانخفاض الأسعار و جودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي و بالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

هـ- **الحروب والأحداث السياسية** :كانت وما زالت الأحداث السياسية أحد العوامل المؤثرة في العرض البترولي العالمي ، فخلال حروب وأزمات سياسية كبيرة خاصة في مناطق الإنتاج شهد العرض العالمي للنفط عدة اختلالات بدءا من الأزمة النفطية الأولى سنة 1980، و مع بداية الألفية أصبح النفط هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة ، 1973 ثم1979 للدفاع كملف غزو العراق وأفغانستان و ملف إيران النووي وغيرها من القضايا.

و- **السياسات النفطية للدول المنتجة** :تاريخيا انتهجت الدول المنتجة للنفط عدة أنواع من السياسات كان لها أثر كبير في التأثير على العرض العالمي للنفط يمكن اختصارها في الآتي:

☒ **سياسة تغليب المتطلبات المالية: (1973 -1985)**

تكمن هذه السياسة في الحد من العرض البترولي بحيث يكون مناسبا للطلب عليه وإعطائه السعر الفعلي، أي تغليب السعر والمتطلبات المالية على العرض.

☒ **سياسة تغليب السوق : (1986 -1999)**

تكمن هذه السياسة في زيادة العرض النفطي أي تغليب حصة السوق بزيادة العرض دون خلق توازن بينه وبين الطلب عليه، وذلك بسبب محاولة بعض الدول المنتجة لاستعادة حصتها في السوق و التي فقدتها بداية الثمانينات.

☒ **سياسة تثبيت الأسعار ابتداء من عام :(2000 /حاليا)**

تجمع هذه السياسة بين السياسيين السابقتين حيث يتم ضبط العرض النفطي من قبل دول OPECحسب وتيرة ارتفاع وانخفاض الأسعار، فعندما ترتفع أسعار النفط خارج نطاق22-28 دولار لأكثر من عشرين يوما تجاريا متتاليا تقوم الدول الأعضاء بتغيير الإنتاج بمعدل 500 ألف برميل/ يوميا .

3- محددات أخرى لأسعار النفط

توصل المحللون والباحثون أن عوامل السوق الأساسية(الطلب،العرض) لا تبدوا أنها كافية وحدها لتفسير عدم استقرار أسعار النفط، ولذلك سنتطرق في هذا الفرع إلى عوامل أخرى تتؤثر في أسعار النفط.

3-1- السياسات الحكومية الخاطئة[1]

في الوقت الذي يستند فيه الكثير في تفسيراتهم للأزمة على عوامل وظروف السوق على أنهما الدافع الرئيسي وراء زيادة أسعار النفط منذ سنة 2004 ، يسلم بعض المحللين بالإسهام الهام للسياسات الحكومية الخاطئة في الارتفاع المطرد لأسعار في 2008 ، بحيث لم تؤدي تلك السياسات الخاطئة فقط إلى تقييد الحصول على الموارد النفطية في جميع أنحاء العالم بل ساهمت في تغذية الطلب المحلي على وقود النقل أثناء فترة ارتفاع الأسعار.

من ناحية أخرى نجد ان عامل تأميم الموارد النفطية في بعض البلدان المصدرة للنفط مثل روسيا وفنزويلا، قد أدى إلى منع شركات النفط متعددة الجنسيات من الوصول وتطوير حقول نفطية جديدة مما ساهم في تعميق العجز المسجل في إنتاج النفط وفي نفس الوقت وكما هو الحال عليه في كثير من اقتصاديات السوق الناشئة مثل إيران وروسيا حافظت حكومات هذه الدول على الإعانات الحكومية المخصصة لدعم أسعار البنزين المحلية، بحيث بقية الأسعار بشكل لا يعكس مستوياتها في الحقيقة في الأسواق العالمية الأمر الذي حال دون منع انخفاض الاستهلاك في هذه الأسواق مع بداية الارتفاع في الأسعار ومع ذلك فان استمرار ارتفاع الأسعار أدى ببعض الدول التي لم تستطع تحمل عبء مستويات الدعم الحكومي لأسعار الوقود المحلية إلى بدء عدد من الدول في اتخاذ إجراءات استثنائية بهدف خفض الدعم على الوقود كالصين ,أخيرا بالنظر إلى بعض الدول المتقدمة، نجد أن السياسة الضريبية المرنة لعبت دورا هاما في منع تغير أسعار الوقود في محطات البنزين بشكل كبير بسبب فرض ضرائب مباشرة مرتفعة على الوقود.

فضلا عن السياسات الحكومية الخاطئة نجد أنها في بعض الأحيان ساهمت بشكل مباشر في عدم استقرار سوق النفط، كما هو الحال في أوروبا والولايات المتحدة بحيث أدت التشريعات الجديدة المتخذة بشان فصل عنصر الكبريت عن الديزل إلى اثر مباشر على أسعار النفط الخام الخفيف .أيضا يبدو أن القرار الهام لوزارة الطاقة الأمريكية برفع مخزون الوقود ضمن الاحتياطي الاستراتيجي للولايات المتحدة إلى مستويات أعلى سنة 2008 أدت إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط الخام الخيفف في السوق الفورية و وفقا لتقديرات .Philip k verleger يكون هذا القرار قد خفض العرض ب 0.1 في المائة إلى 0.5 في المائة من النفط الخام الخفيف في السوق وبالنظر إلى المرونة السعرية للطلب على النفط استنتج أن قرار وزارة الطاقة الأمريكية برفع مستوى المخزون

[1] بيطام ريمة."**أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة–دراسة حالة الجزائر،2000-2014**"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص مالية وبنوك واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص،27.

الاستراتيجي أدى وحده إلى زيادة الأسعار بنحو 10 دولار للبرميل وهذا ليس بالأمر الجديد بالنظر إلى انه بعد الصدمة البترولية لعام 1973 شجعت الولايات المتحدة على تصميم سياسات اكتناز سيئة للوقود.

3-2- متغيرات الاقتصاد الكلي:انخفاض الدولار.

من العوامل العديدة التي في كثير من الأحيان يكون لها اثر مباشر على ارتفاع أسعار النفط الانخفاض المستمر للدولار الأمريكي على مدى السنوات الخمس الماضية ففي حين أن العلاقة بين أسعار النفط والدولار معقدة ولا تخدم مصالح أطراف السوق في معظم الأحيان، نجد أن انخفاض قيمة الدولار ستؤدي إلى ارتفاع في سعر النفط بالدولار والعكس بالعكس فمنذ أن تم اعتماد تقويم النفط بالدولار الأمريكي يفترض أن بانخفاض سعر صرف الدولار سينخفض بذلك تسعير النفط في السوق ومن ثم سيزيد الطلب عليه وفي حال ترك السوق يتوازن وفقا للظروف الجديدة –انخفاض الدولار مع افتراض ثبات العوامل الأخرى سيرتفع سعر بالدولار[1].

4- تطورات المعروض النفطي في العالم :

وفيما يلي جدول يبين تطور إنتاج النفط عالميا خلال الفترة 2000 - 2015

جدول رقم (01-03): تطور مستوى المعروض النفطي خلال الفترة 2000–2015 **الوحدة ألف ب / ي**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
إنتاج النفط	67087.2	67037.4	65426	68512.1	71243.4	**72373.3**
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	
إنتاج النفط	81561.7	86346.4	85043.7	70502.6	71810.4	
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	
إنتاج النفط	72506.6	73573.7	74942.9	76277.6	94003.4	

المصدر :منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوابك، تقرير الأمين العام، أعداد مختلفة، 2000-2015

الشكل رقم (01-01):تطور إنتاج النفط من 2000 إلى غاية 2015 **الوحدة ألف برميل/يوم**

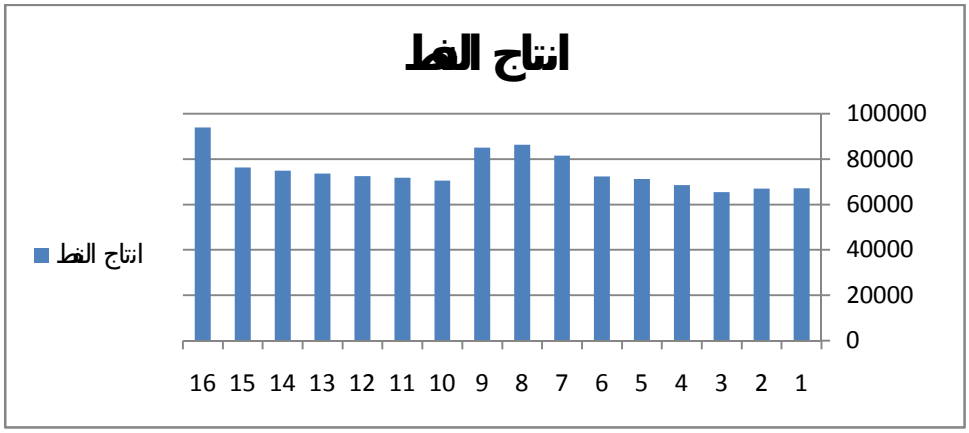

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد علة المعطيات المعروضة في الجدول رقم **(01-03)**

[1] سعد الله داودي، **تشخيص المتغيرات الخديدة في سوق النفط و أثرها استقرار الأسعار2008–2010**" مجلة الباحث، العدد 09،ص ص،215-216.

من الشكل رقم (01-01) نلاحظ أنه في تذبذب نسبي في حجم إنتاج البترول خلال الفترة 2000 وحتى 2006، ليرتفع بشكل ملحوظ سنة 2007 و 2008، في حين شهدت سنة 2009 انخفاضا طفيف يليه انخفاض معتبر لسنة 2010 ليصل حجم الإنتاج إلى مادون 70 مليون برميل/يوم ليبدأ بعدها بالارتفاع نسبي إلى غاية 2015 حيث يحقق فيها أعلى مستوى له حيث يتخطى حدود 90 مليون برميل/يوم.

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

1- الدراسة بيبطام ريمة 2014-2015:

الدراسة موسومة بأسعار النفط و انعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر(2000-2014) وقد حاولت الدراسة الإجابة عن الإشكالية الآتية : **ما هي انعكاسات تطورات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر خلا ل الفترة 2000-2014**،و قد استخدمت في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي من أجل وصف التطور التاريخي لأسعار النفط ونفقات و إيردات الميزانية العامة، كما استخدمت المنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير الجداول والعوامل المتسببة في عدم استقرار أسعار النفط والنفقات والإيرادات في الجزائر،حيث أنها تناولت في هذه الدراسة العلاقة التي تربط بين أسعار النفط والميزانية العامة وكيف تنعكس على إيرادات ونفقات الميزانية وبالتالي الرصيد الإجمالي لميزانية الجزائر،ومن خلال هذه الدراسة توصلت إلى النتائج التالية :

- ✓ اختلف المختصون حول أصل ومنشأ النفط إلى فريقين أحدهما يؤيد الأصل العضوي لمصدر النشوء والآخر يؤكد عن الأسباب اللاعضوية.
- ✓ يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي جعلته يحتل مكانة هامة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والمالي والعسكري.
- ✓ تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل كالعرض والطلب العالميين على النفط مما يجعلها تتذبذب و تتغير تبعا للأوضاع السائدة في السوق.
- ✓ تبوب النفقات العامة في الجزائر في قسمين هما نفقات التسيير ونفقات التجهيز.
- ✓ عند تغير أسعار النفط بالزيادة أو بالنقصان فإن إيرادات الجباية البترولية وبالتالي إيرادات الميزانية تتغير بنفس الاتجاه، أي أن سعر النفط ينعكس على إيرادات الجباية البترولية وبالتالي إيرادات الميزانية، فإن انخفض تنخفض الإيرادات، وإذا ارتفع سعر النفط ترتفع الإيرادات وهذا ما لاحظناه من دراستنا.
- ✓ عند زيادة أسعار النفط تزداد النفقات العامة للميزانية وذلك لإتباع الدولة سياسة توسعية من أجل تنمية المرافق العمومية وغيرها، وفي حالة انخفاض أسعار النفط تنخفض النفقات العامة للميزانية وذلك لإتباع الدولة سياسة انكماشية.
- ✓ بالرغم من الزيادة المستمرة لأسعار النفط منذ سنة 2000 ، وبالتالي زيادة إيرادات الجباية البترولية التي تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة إلا أن الرصيد السالب لا زال يغطي الميزانية العامة[1].

[1] بيبطام ريمة، مرجع سبق ذكره.

- ✓ إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط وبالتالي إيرادات الجباية البترولية فإن التطورات والتذبذبات السعرية للنفط تعد من أهم المحددات لوضعية الميزانية العامة للدولة.

2- دراسة سمية موري و عبد الحميد لخديمي

الدراسة موسومة : **تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية** تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكال الآتي :ما هي آثار تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاد النفطي الجزائري؟، وتسعى هذه الدراسة إلى معرفة الأثر الذي يحدثه التغير في سعر النفط في أحد مكونات الاستقرار النقدي في الجزائر وهو سعر الصرف، وذلك من خلال الطرح النظري لهذين المتغيرين ومحاولة اختبار العلاقة بينهما باستعمال أدوات التحليل القياسي، وللإحاطة بموضوع الدراسة والإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من خلال ربط الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار البترول والاستقرار النقدي في هيكل الاقتصاد النفطي الجزائري، إضافة إلى استخدام المنهج القياسي، وذلك لاختبار العلاقة بين تغير سعر الصرف وسعر النفط باستخدام برنامج «EVIEWS» .

تتلخص أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في الآتي:

- ✓ إن ارتفاع الأسعار وزيادة الفوائض المالية يؤدي إلى نمو المؤشرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي وزيادة معدلات الاستثمار، وهي مؤشرات توحي بتحسن الأوضاع الاقتصادية لكن الواقع يثبت عكس ذلك.
- ✓ إن نتائج الدراسة التحليلية تبين أن هناك أثرا بشكل غير مباشر لتقلبات سعر النفط في سعر الصرف من خلال آليات السياسة المالية والنقدية واحتياطي الصرف.
- ✓ إن نتائج الدراسة القياسية أثبتت وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وسعر الصرف، أما اختبار العلاقة السببية لجرانجر، فقد أثبت وجود علاقة بين سعر الصرف وسعر النفط في المدى القصير.
- ✓ إن اختبار دوال الاستجابة الدفعية أوضح أن هناك أثرا سلبيا لصدمات سعر النفط لسلة أوبك في سعر الصرف في الجزائر[1].

3- دراسة العمري علي(2007-2008):

[1] سمية موري و عبد الحميد لخديمي،" **تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية"** ورقة بحثية مقدمة لمجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 71 صيف 2015.

الدراسة موسومة بتأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2006) ، وقد حاولت الدراسة الإجابة عن الإشكالية الآتية: **ما هو تأثير حركة أسعار النفط على محددات النمو الاقتصادي في الجزائر؟**، و لقد اتبع الطالب في هذه الدراسة على مزيج من المنهج التاريخي و المنهج التحليلي و المنهج الاستقرائي .

متغيرات الدراسة : بالإضافة إلى متغيرتي سعر النفط والناتج الداخلي الخام أضاف متغيرة الجباية البترولية و طبق دراسة قياسية باستخدام نماذج إحصائية و توصل إلى النتائج التالية:

- ✓ تتأثر الجباية البترولية كثيرا بأسعار النفط الخام حيث إذا ارتفعت أسعار النفط ب 0.327 دولار يؤدي ذلك إلى ارتفاع الجباية البترولية بدولار واحد .
- ✓ أسعار النفط الخام تؤثر بصفة غير مباشرة على الناتج الداخلي الخام و الرابط بينهما هو الجباية البترولية كما توجد بينهما علاقة طردية حيث أنه لما ترتفع أسعر النفط بـ 0.016 دولار فان الناتج الداخلي الحقيقي يرتفع بـ دولار واحد .
- ✓ متغيرات الدراسة المتمثلة في النمو الاقتصادي و الجباية البترولية لا تفسر أسعار النفط و هو ما يوافق النظرية الاقتصادية[1].

4- دراسة نعيمة حمادي (2009 -2010) :

الدراسة موسومة ب تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة(1986-2008) هدفت الدراسة إلى إبراز اثر تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية حيث تمت معالجة الموضوع من خلال تطبيق سلسلة زمنية تمتد من 1986 إلى 2008 ، سعت الدراسة إلى إعطاء صور و قياس العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في أسعار النفط و المتغير التابع المتمثل في حجم تكوين رأس المال الإجمالي ل 17دولة عربية توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- ✓ وجود علاقة طريدة بين ارتفاع أسعار النفط و الموارد المالية بالنسبة للدول العربية النفطية
- ✓ كما خلصت إلى أن معظم الدول الخليجية و ليبيا و الجزائر هي من بين أكثر الدول العربية تأثر بتقلبات أسعار النفط .

[1] علي العمري، **بتأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970-2006)** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي،2007-2008 ، **جامعة الجزائر**.

- ✓ تنخفض درجة التأثر بالنسبة للدول غير النفطية و المنتجة للنفط كسوريا و اليمن ، السودان و مصر و يكون هذا التأثير محدودا جدا بالنسبة للدول غير النفطية[1].

5- دراسة مشدن وهيبة:

الدراسة موسومة بـ: **أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة** (1973-2003) ،حيث تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية : **ما هو الأثر الحقيقي لتغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي ؟** ،حيث تطرقت في هذه الدراسة إلى المتغيرات الاقتصادية الكبرى في السوق البترولية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-1982 ،وحرب الأسعار وأبعادها على الاقتصاد العربي من سنة 1986 إلى غاية سنة 2003 ،بالإضافة إلى تحديات ومستقبل البترول العربي في ظل معطيات الاقتصاد العالمي الحديث، وهدا حسب الإشكالية المطروحة .

حيث هدفت هذه الدراسة لبحث اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي للفترة الممتدة 1973 - 2003 **وذلك** بهدف إبراز تحديات و أفاق الاقتصاد العربي، استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي **الوصفي ، الاستقرائي و الإحصائي، ومن خلال معالجتها للموضوع توصلت** إلى **النتائج التالية**[2] :

- ✓ :إن ما يؤخذ على سياسة الأوبك أنها دفاعية عن الأسعار، أي أنها لم تنجح لحد الآن في الوصل إل نظام تستطيع بموجبه التحكم في الطاقة الإنتاجية الفائضة بهدف إعادة التوازن لسوق البترول .
- ✓ نجاح دول المركز في منظومة الاقتصاد الرأسمالي إدارة ما أسمته أزمة الطاقة بفاعلية شديدة وقد أثبت المدروس للخام1986م بجدارة هشاشة الاقتصاد العربي بصرف النظر عن بعض التوجهات الايجابية المنادية بتنويع مصادر الدخل ولهذا أن التنمية والعلاقات الاقتصادية العربية خلال السنوات الماضية ارتكزت على أسعار البترول وعائداته مما أدى إلى بروز وجهات النظر المختلفة حول مدى أهمية الثروة البترولية في التنمية الاقتصادية العربية من جهة والمخاطر التي تمثلها مصالح الآخرين في هذه الثروة من جهة أخرى .

6- دراسة قويدري قوشيح بوجمعة:

[1] نعيمة حمادي، مرجع سبق ذكره.

[2] **وهيبة مدشن،" تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة** (1973-2003)،مذكرة مقدمة ضمن شروط نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، **جامعة الجزائر،** 2005-2004.

الدراسة موسومة ب: **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، ومن خلال طرحه للإشكالية التالية :ما** هي انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، **ومن أجل الإلمام بالموضوع والإجابة على التساؤلات الفرعية** التابعة للإشكالية تناول في الدراسة الأبعاد الفنية والاقتصادية للصناعة البترولية، بالإضافة إلى المكانة التي تحتلها الجزائر في السوق البترولية العالمية، وتطرق **كذلك** إلى التطورات التي حدثت في أسعار البترول والعوامل المحددة لها، من خلال استعراض أهم الفاعلين في السوق البترولية والحوار القائم بين الدول المنتجة والمصدرة من جهة والدول الصناعية من جهة أخرى، ثم تخصص بعد ذلك في معرفة أثر تقلبات أسعار البترول على كل من الميزان التجاري والناتج الداخلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة، بحث تبين الأثر بالاعتماد على **الطريقة القياسية من أجل قياس الأثر بصفة دقيقة، بالإضافة** إلى **دراسة** استعمالات المالية الناتجة عن الارتفاع غير المسبوق في أسعار البترول في الآونة الأخيرة . وفي الأخير توصل إلى النتائج التالية[1]:

- ✓ تعتبر الصناعة البترولية صناعة معقدة ومكلفة وتحتوى على درجة مخاطر كبيرة.
- ✓ أن الجزائر في موقع تنافسي جيد مقارنة مع الدول المصدرة الأخرى.
- ✓ يتحدد السعر البترولي نتيجة العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والمنافسة التي تؤثر في حجم الطلب والعرض العالميين.
- ✓ ليس للدول المصدرة للبترول دخل في تقلبات السعرية في أسعار البترول في السنوات الأخيرة بل تعود إلي عوامل أخرى.
- ✓ تتأثر التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تأثيرا كبيرا بتقلبات أسعار البترول.

7- دراسة أمينة مخلفي (2011-2012):

الدراسة موسومة بـ : **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)** ، تحاول إشكالية هذه الدراسة **الإجابة** عن السؤال المحوري التالي: **كيف يتجسد نظام استغلال النفط في واقع الدول النامية المنتجة للنفط؛ بما يؤثر على صادرات الصناعة النفطية وفق مراحل أنشطتها ؟، وتسعى الباحثة من خلال** هذه الدراسة إلى **تحقيق** جملة **من الأهداف نلخص** أهمها كالآتي:

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، " **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،**جامعة الجزائر**،2008-2009.

- ✓ محاولة استعراض دورة استغلال الصناعة النفطية بتسليط الضوء على مختلف مراحلها من المنبع والمصب، ومدى أهمية هذه الصناعة في الاقتصاد العالمي ، ذلك أن أساس استيعاب موضوع الدراسة "أنظمة استغلال النفط"،يعتمد ويرتكز أساسا على ضرورة استيعاب مراحل الصناعة النفطية[1].
- ✓ محاولة التعرف على موقع النفط ضمن الطاقات الأخرى للوصول إلى مدى قدرة هذه الطاقات على إحلال النفط ومن ثم على آفاق طاقة النفط.
- ✓ محاولة التعرف على الأطراف الفاعلة في سوق النفط وفق التسلسل التاريخي لها، منذ نشأتها في منتصف القرن التاسع عشر إلى القرن الحالي وهي : الشركات النفطية العالمية، الشركات النفطية الوطنية، منظمة الأوبك، الوكالة الدولية للطاقة وأهم منتجي النفط خارج الأوبك.
- ✓ محاولة التطرق إلى تطور نظام استغلال النفط وأشكاله من المنظور العام وفق الإطار القانوني له، وعلى نموذج تطور نظام استغلال نفط فنزويلا والكويت من المنظور الخاص؛ وهذا منذ اكتشاف النفط إلى سنة 2010 ثم إسقاط نتائج أنظمة استغلال النفط على صادرات الدول محل الدراسة وفق مراحل نشاط الصناعة النفطية للفترة(2000- 2010).

ولقد اعتمت الباحثة في بداية دراستها طيلة تدوين الفصول الأربعة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي باستعمال الأدوات الإحصائية، بهدف استعراض الجوانب النظرية لكل فصل ومن ثم بناء قاعدة معطيات لتحليل الجانب التطبيقي للفصول. ومن هذه القاعدة، تم استعمال المنهج الإحصائي الوصفي بأدواته التحليلية لكل فصل من الفصول والاعتماد عليه بالدرجة الأولى في بناء الفصل الرابع والأخير المتضمن دراسة مقارنة معطيات الجزائر والدول محل الدراسة (الكويت وفنزويلا)، و قد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية :

- ✓ إن مؤشر اختلاف نوع النفط المتواجد في فنزويلا، والكويت والجزائر بسبب الموقع الجغرافي وجيولوجية الأرض عمل على التأثير في مسار نظام الصناعة النفطية لكل بلد حيث أن : نفط فنزويلا يندرج ضمن النفط الثقيل جدا وعليه وجود أرضية جيدة للصناعة البتروكيماوية (مرحلة المصب) فضلا عن قيام صناعة النفط على سطح البحار ،Offshoreوتتبع صناعة نفط الكويت نفس مسار سابقتها، حيث يندرج نوع نفطها ضمن النفط الثقيل والمتوسط مع وجود النفط على ساحل بحر الخليج ومن ثم ازدواجية نشاطات الصناعة النفطية والاهتمام بمرحلة المصب والخاصة بالصناعة البتروكيماوية.

[1] أمينة مخلفي،" **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر،2011-2012.

- ✓ أما بالنسبة للجزائر فإن نوع نفطها خفيف جدا، ما قصر صناعتها على مرحلة المنبع دون مرحلة المصب مقارنة بالدول محل الدراسة، غير أنها تمتاز عن فنزويلا والكويت بوجود إلى جانب مورد النفط مورد آخر وهو الغاز الطبيعي، وعليه بروز صناعة الغاز بقوة إلى جانب صناعة النفط في الجزائر.

8- دراسة محمد بن بوزيان و عبد الحميد لخديمي:

الدراسة موسومة ب : **تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر** لقد تطرقت إشكالية هذه الورقة البحثية إلى **العلاقة والأثر الناجم عن تغيرات سعر النفط لسلة أوبك على مؤشرات الاستقرار النقدي(التضخم، سعر الفائدة، سعر الصرف) في الجزائر،** وقد توصلت نتائج الدراسة في جانبها التحليلي إلى:[1]

- ✓ وجود أثر غير مباشر لسعر النفط على الاستقرار النقدي.
- ✓ أما في الجانب القياسي فتوصلت النتائج إلى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وكل من المستوى العام للأسعار وسعر إعادة الخصم وسعر الصرف،
- ✓ أما اختبار العلاقة السببية لجرانجر، فتوصل وجود علاقة بين سعر الصرف وسعر النفط في المدى القصير،
- ✓ أما اختبار دوال الاستجابة التلقائية فأوضح أن هناك أثر سلبي لصدمات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر.

9- دراسة بلقلة براهيم (2014-2015):

الدراسة موسومة بـ **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر،** تحاول هذه الدراسة **الإجابة على الإشكالية التالية : ما هي مختلف السياسات والآليات الواجب على الدول العربية النفطية ومنها الجزائر إتباعها للحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة ؟،** وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز الآثار السلبية التي تزاولها تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط ومن ثم البحث عن السياسات والآليات التي تمكن هذه الدول من مواجهة هذه الآثار، وذلك باعتبار أن الإيرادات النفطية تعتبر مورد أساسي لخزينة هذه **المجموعة من الدول والممول الرئيسي لحجم نفقاتها** سوف تتمحور الدراسة لهذا الموضوع في التطرق إلى مختلف السياسات والآليات التي يجب على الدول العربية

[1] محمد بن بوزيان و عبد الحميد لخديمي،" **تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر**"، **ورقة** بحثية مقدمة إلى مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – **العدد** 02 ، 2012.

المصدرة للنفط ومنها الجزائر إتباعها للحد من الآثار السلبية والغير مرغوبة التي تخلفها تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة ، وذلك خلال الفترة 1973-2012 ، لأن هذه الفترة شهدت صدمات نفطية عديدة بدءا بالطفرة النفطية الأولى سنة 1973 ومرورا بالأزمة النفطية لسنة 1986 ، وحتى الصدمة النفطية الأخيرة خلال سنتي 2008و 2009 والتي تزامنت مع الأزمة المالية العالمية.

و قد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي من خلال أداة الوصف في عرض مراحل تطور أسعار النفط ومحدداتها، وأهمية النفط ضمن اقتصاديات الدول العربية المصدرة له، كما اعتمد على المنهج الاستقرائي عن طريق أداتي التحليل والقياس من خلال استقرائه للمعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع البحث وذلك بغية إبراز أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط، ومن ثم اقتراح الحلول الاقتصادية المناسبة لمعالجتها، و قد توصل الباحث إلى النتائج التالية[1] :

- ✓ إن تسعير النفط يعتبر من أكثر المواضيع إحاطة بالغموض، إذ أن فهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معين أمر من الصعب فهمه، الأمر الذي يصعب من عملية التنبؤ بأسعار النفط لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه، واختلافها بين متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية.
- ✓ يمكن أن يكون للهشاشة المالية والاختلال في الأنظمة المالية على المستوى العالمي تأثير حاد على طلب النفط، ويأتي تأثير ذلك على السوق النفطية من خلال المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل النمو أو من خلال تأثيراتها على التوقعات القصيرة والطويلة الأجل وبالتالي على سعر النفط.
- ✓ تتكون السوق العالمية للنفط من ثلاثة أطراف رئيسية تتمثل في الشركات النفطية، والدول المصدرة للبترول، والدول المستوردة له، ونتيجة للتغيرات المتلاحقة بخصوص مراكز القوى وصنع القرار وتشابك العوامل مؤثرة عليها وتضارب المصالح بين المنتجين الساعين لتعظيم عوائدهم والمستهلكين الذين يسعون إلى الحصول على النفط بأرخص الأسعار، الأمر الذي أضفى على السوق النفطية ميزة عدم الاستقرار.
- ✓ يتجلى تأثير النفط على اقتصاديات الدول العربية النفطية وفقا لثلاث مستويات، حيث يعد القطاع النفطي القطاع الرائد في معظم هذه الدول مما يؤدي إلى ارتباط معدلات النمو الاقتصادي بمستوى أداء هذا القطاع، كما أن هيكل التمويل الخارجي والداخلي يعتمد بدرجة كبيرة على مستوى الإيرادات النفطية التي تتحدد بدورها بمستويات الأسعار في الأسواق الدولية الأمر الذي يضفي الطابع الريعي على اقتصادياتها.

[1] بلقلة براهيم ، مرجع سبق ذكره.

- ✓ تحتل الدول العربية مكانة مرموقة على خارطة سوق النفط العالمية، وما يعزز هذه المكانة استحواذها على الجزء الأكبر من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط، وما تقوم بإنتاجه وتصديره إلى الأسواق العالمية، كما تبرز أهمية النفط الع ربي عالميا باعتباره مصدرا هاما للاستثمار من أجل سد متطلبات العالم من الطاقة في الآفاق المستقبلية.

الخلاصة:

لقد تناولنا في هذا الفصل عموميات حول سعر النفط، حيث تطرقنا إلى كل الجوانب النظرية ،لأسعار النفط، وطرق وأساليب تسعيره و كذلك العوامل التي تؤثر في سعر النفط و قد استخلصنا ما يلي :

- ☒ هناك عدة أنواع أسعار البترول حسب تكلفة الإنتاج، نوعية البترول ثقيل خفيف وكذلك مناطق الإنتاج والتصدير.
- ☒ يتحدد سعر النفط ويتأثر بالعديد من العوامل والتي لعل أهمها عوامل السوق التي تؤثر عليها عوامل أخرى حيث تتميز السوق النفطية بالعديد من الخصائص التي تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي والعالمي.

تمهيد:

إن التطور الحاد في أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة أخذ النصيب الأكبر من الاهتمام ، فالنفط أصبح سلعة هامة في حياة المجتمعات و قد شهدت أسعار الذهب الأسود عبر الزمن تطورات و تغيرات أثرت على كافة اقتصاديات دول العالم خاصة بعد الأزمات التي شهدتها أسعار هذه السلعة أبرزها أزمة 1986 ، و التي انخفض فيها سعر البترول إلى حدود النصف أعقبتها أزمة سنة 1998 أين وصل سعر البرميل من النفط إلى أقل من 10دولارات ، و خلال السنوات القليلة الماضية تعدت أسعار البترول سقف 100 دولار للبرميل، مما سمح للدول المنتجة و المصدرة للبترول بتحقيق طفرة نفطية، لكنها سرعان ما انخفضت منذ النصف الثاني من سنة 2008 بسبب إعصار الأزمة المالية العالمية.

و عادت أسعار النفط للارتفاع التدريجي حتى وصلت إلى مستويات قياسية خلال عام 2014 حيث وصلت إلى حدود 150 دولار للبرميل ، مما تسبب في حدوث طفرة نفطية أخرى ، لكنها سرعان ما انخفضت في أواخر العام حتى وصلت إلى أدنى مستوياتها خلال عشرية كاملة حين بلغت سنة 2015

إلى ما دون30 دولار للبرميل محدثة أزمة سعريه مست مختلف القطاعات الاقتصادية ، وهو ما جعل الجزائر تعيش في حالة تقشف .

وهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى التطور التاريخي لأسعار النفط خلال الفترة 1980-2015 ، و أهم الأزمات والطفرات السعرية . هذا بالنسبة للمبحث الأول ، أما المبحث الثاني فقد خصصناه للدراسة القياسية .

المبحث الأول: تطورات أسعار النفط في ظل الطفرات النفطية والأزمات السعرية

أولا :تطورات أسعار النفط في السوق النفطية

مرت سوق النفط العالمية بعدت دورات على مدى العقود الأخيرة من القرن العشرين،كما شهدت تطورات كبيرة خلال بدايات القرن الواحد والعشرين، عرفت في بعض منها تغيرات أساسية وعدة هزات وأزمات مما أثر على أسعار النفط صعودا ونزولا .و وفقا لما سبق فإننا سنخصص هذا المبحث لتبيان أهم الأزمات التي شهدتها السوق النفطية إبتداءا من عام 1973 و حتى تطورات أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين باعتبار أن هذه الفترة عرفت تغيرات كبيرة في صناعة النفط العالمية.

1- تطورات أسعار النفط خلال الفترة (1973 -2000)

ببداية العهد التي أخذت فيه منظمة أوبك زمام إدارة العرض النفطي وتحديد الأسعار، ومع الزيادة الملحوظة في الطلب العالمي على النفط في بداية السبعينات وتفاعلات حرب أكتوبر 1973 ، شهدت فترة السبعينات صدمتين بتروليتين حادتين تجلت في ارتفاع كبير في سعر البرميل، والتي عرفتا بصدمتي أسعار النفط الأولى والثانية، وقد كانت أوبك خلال فترة السبعينات هي المحددة لسياسات الإنتاج والتسعير، لكنه ومع بداية عام 1982 بدأ تأثير المنظمة في الانخفاض ليتحول السوق العالمي للنفط إلى سوق مشترين، الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستمر في أسعار ترتب عنه بروز أزمة نفطية معاكسة سنة 1986 تجلت في انخفاض حاد في أسعار النفط، لتبدأ في الانتعاش مع بداية التسعينات، إلا أن بداية سنة 1998 عرفت هي الأخرى انخفاضا شديدا في أسعار النفط بسبب تداعيات أزمة جنوب شرق آسيا على السوق النفطية.

1-1- صدمتي أسعار النفط الأولى والثانية (1973-1979)

لقد حدثت تطورات هامة في الصناعة النفطية منذ عام 1970 ، وتجلت في ظهور بوادر اختلال بين ما هو معروض من النفط في الأسواق العالمية وما هو مطلوب من قبل مستهلكيه، ساعدت الأقطار المصدرة للنفط على المطالبة بزيادة في الأسعار المعلنة وزيادة الحصة الضريبية، وبهذا فقد انتهى عصر النفط الرخيص) من 1 إلى3 دولارات للبرميل (الذي ارتبط بالمنافسة بين الشقيقات السبع)للتخلص من النمو في الإنتاج الواسع من النفط بعد وضع أعداد كبيرة من حقول النفط العملاقة في الشرق الأوسط، وبدأ عهد جديد أخذت فيه منظمة أوبك زمام إدارة العرض النفطي وتحديد الأسعار .ولقد أدت هذه التطورات الهامة في الصناعة النفطية في بداية السبعينات و تفاعلات حرب السادس من أكتوبر إلى أزمة بترولية عالمية حادة حيث ارتفعت أسعار الزيت الخام من 3.1 دولار للبرميل الواحد كمتوسط لسنة 1973 إلى أكثر من 10 دولار للبرميل في سنة 1974 ، في حين اعتدلت هذه الزيادة خلال الفترة 1974إلى سنة 1978 فكان تزويد السوق بالبترول منتظما وبأسعار حقيقية، ثم عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات اثر الحرب (العراقية – الإيرانية) حرب الخليج الأولى لتصل إلى مستوى 36

دولار للبرميل سنة 1980 مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية، وقد حافظت الأسعار على حاجز 30 دولار للبرميل حتى سنة 1982 .

الجدول رقم (02-01) تطورات أسعار سلة خامات أوبك للفترة (1970 – 1982) **الوحدة: دولار للبرميل**

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
أسعار النفط	2.1	2.6	2.8	3.1	10.4	10.4	11.6
السنوات	1977	1978	1979	1980	1981	1982	
أسعار النفط	12.6	12.9	29.2	36	34.2	31.7	

المصدر :منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوابك، تقرير الأمين العام،2006

كان تأثير صدمتي النفط الأولى والثانية خلال فترة السبعينات كبيرا على الاقتصاد العالمي (الدول المنتجة والمستهلكة) لأن النفط كان يومها يمثل المصدر الرئيسي للطاقة لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لذلك لا يوجد استغراب من أن تضاعف أسعار النفط بنحو عشرة أضعاف خلال **الفترة** (1973– 1982) كان له تأثير سلبي كبير على الدول المستهلكة في حين كان التأثير إيجابيا على الدول المصدرة له.

2-1- أزمة انخفاض أسعار النفط سنة : 1986

إن التحول الذي شهدته السوق العالمية للبترول خلال عقد السبعينات من القرن الماضي من سوق تتحكم فيها الدول المستهلكة إلى سوق تتحكم فيها الدول المنتجة أدى إلى إتباع الدول المستهلكة للبترول إستراتجية تهدف إلى خفض أسعار البترول، وذلك عن طريق عدة محاور رئيسية تمثلت أهمها في خفض اعتمادها على بترول دول الأوبك، والاحتفاظ بمخزون استراتجيي يمكن استخدامه عند ارتفاع الأسعار، وقد نجحت هذه الإستراتجية في خفض أسعار البترول بسبب اختلال التوازن ما بين العرض والطلب على النفط، وغياب التنسيق بين الدول المنتجة، الأمر الذي أدى إلى انهيار أسعار البترول بصورة حادة عام 1986 .

الجدول رقم (02-02) تطورات أسعار سلة خامات أوبك للفترة (1983 – 1989) **الوحدة :دولار للبرميل**

السنوات	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
أسعار النفط	**30.1**	**28.1**	**27.5**	**13.0**	**17.7**	**14.2**	**17.3**

المصدر :منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوابك ، تقرير الأمين العام،2006

لقد بدأت حرب الأسعار في الأسبوع الثالث من شهر فيفري عام 1983 عندما قامت بريطانيا والنرويج غير الأعضاء في الأوبك بتخفيض أسعار نفط بحر الشمال بمقدار 3 دولارات للبرميل، وكرد فعل لذلك قامت نيجريا بخفض أسعار نفطها ب 5.5 دولار للبرميل وذلك لمواجهة نفط بحر الشمال المنافس للخام النيجري ، وبذلك انخفضت الأسعار في متوسط هذا العام إلى 30.1 دولار للبرميل، وفي عام 1984 كانت السوق لا تزال تعاني من فائض في العرض مما جعل المنظمة تخفض من إنتاجها في أكتوبر عام 1984 بمقدار 1.5 مليون ب/ي، وهو ما أدى إلى إعلان النرويج في بداية الأسبوع الثالث من نفس العام إلى تخفيض سعر نفطها إلى مستوى28.5 و انتهجت

بريطانيا نفس النهج بتخفيض سعر نفطها بمقدار 1.35 دولار للبرميل يصل إلى مستوى 28.65 دولار للبرميل، مما أدى إلى تخلي نيجريا عن السعر المحدد من طرف أوبك بتخفيضه بمقدار 2 دولار للبرميل ليصل إلى 28 دور للبرميل ومع انحسار الطلب العالمي ووجود إنتاج متزايد من خارج دول المنظمة ليس ملتزما بأسعارها، فقدت أسعار أوبك أهميتها، وفقدت بذلك دول أوبك أسواقها ، ولم يكن عبء تحمل ذلك عادلا بين دول الأعضاء في المنظمة، عندها قررت المنظمة انها لن تستمر في حمل مسؤولية المنتج المكمل، تاركة لغيرها من الدول المصدرة إطلاق الإنتاج إلى أقصاه، وكانت النتيجة انهيار الأسعار إلى نحو 13 دولار للبرميل في متوسط عام 1986 .

ومع التزام الدول الأعضاء في أوبك بالحصص المخصصة لكل منهم عاد السعر لتستقر حول 17 دولار للبرميل خلال العام 1987 وذلك بعد إقرار سعر 18 دولار كسعر رسمي، إلا أنه عاد للانخفاض عام 1988 نتيجة لضعف الطلب العالمي ووفرة المخزون النفطي في الدول المستهلكة، بالإضافة إلى اعتدال الطقس خلال فصل شتاء تلك الفترة ،ومع بداية عام 1989 بدأت أسعار النفط فى الارتفاع مما أدى إلى استقرار الأسواق.

1-3- تطورات أسعار النفط خلال الفترة (1990-1999)

في ظل تسارع الأحداث والمتغيرات المؤثرة على العرض والطلب، وعدم وضوح الرؤية، سادت حالة الترقب الأوضاع النفطية خلال السنوات الأولى من التسعينات، فقد شهدت هذه الفترة العديد من الأحداث والتطورات الهامة في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، والتي أدت إلى تغيير موازين القوى العالمية والعلاقات الدولية بصورة كبيرة مما أثّر على قوى السوق النفطية العالمية وبالتالي على مقدار السّعر النفطي، وقد كان من أبرز تلك التطورات انهيار المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية خلال (1990-1991) وما صاحبه من فوضى سياسية واقتصادية في مختلف جمهوريات الإتحاد السوفيتي المتفكك، ألقت بضلالها على السوق النفطية من خلال تذبذب الإنتاج النفطي لهذه البلدان، وكذ ا نشوب حرب الخليج الثّانية وما أدى إليه ذلك من اضطراب ساد السوق النفطية لفترة ليست بالقصيرة، وبذلك فإنه وبعد الارتفاع الطفيف في أسعار النفط خلال سنة 1990 والتي سجلت خلاله سلة خامات أوبك ما مقداره 22.3 دولار للبرميل، استمر سعر النفط في التآكل على طول الفترة (1991-1994) إذ انخفض إلى ما مقداره15.5 دولار للبرميل سنة 1994 ، وعلى الرغم من انتعاش أسعار النفط خلال سنتي 1995 و 1996 ببلوغها مستوى 16.9 و 20.3 دولار للبرميل، عادت أسعار النفط للانخفاض بعد ذلك حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها خلال فترة التسعينات سنة 1998 بما يقدر ب 12.3 دولار للبرميل متأثرة بتداعيات أزمة جنوب شرق آسيا.

الجدول رقم (02-03) تطورات أسعار سلة خامات أوبك للفترة (1990 – 1999) **الوحدة :دولار للبرميل**

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
أسعار النفط	22.3	18.6	18.4	16.3	15.5	16.9	20.3	18.7	12.3	17.5

المصدر :منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوابك ، تقرير الأمين العام،2006

1-4- تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2011)

مع بداية الألفية الثالثة شهدت سوق النفط العالمية تحولات مهمة تمثلت في عودة منظمة أوبك باعتبارها لاعبًا رئيسيا في السوق بعد فترة غياب طويلة جسّدت تقلص قوتها، وذلك رغم كل الضغوط التي فُرضت عليها في تلك الفترة، لتستعيد أسعار النفط معها انتعاشها وتعرف تطورات كبيرة لم تشهدها من قبل، وقد صاحبت هذه الفترة (2000-2011) أحداث وتطورات هامة تمثلت أهمها في أحداث 11 سبتمبر على برجي التجارة العالمية في نيويورك، والحرب الأمريكية– البريطانية على العراق منذ مارس 2003 ، والأزمة المالية العالمية في سنة 2008 والتي ألقت بظلالها على السوق النفطية وأسعار النفط.

1-5- طفرة أسعار النفط خلال الفترة (2000-2008)

بينما انخفضت الأسعار الاسمية خلال العام 2001 بمقدار 4.5 دولار للبرميل أي بنسبة % 16.3 عن مستويات عام 2000 والبالغة 27.6 دولار للبرميل نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم وأحداث11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، لتصل إلى 23.1 دولار للبرميل، إلأ عرفت منحا تصاعديا خلال الفترة 2002-2008 منتقلة من مستوى 24.3 دولا للبرميل خلال عام 2002 إلى مستوى 94.4 دولار للبرميل خلال عام 2008 ، أي بمعدل نمو سنوي قدره % 25.38 في المتوسط مع التنبيه أن سنة 2008 عرفت تقلبات كبيرة حيث فترة الارتفاع المتواصل انتهت في بداية النصف الثاني من سنة 2008 وتلتها بعد ذلك فترة الانخفاض –ولقد بلغ مقدار التغير في الأسعار الاسمية بين عامي 2002 و 2008 حوالي 71.0 دولار للبرميل وبذلك فقد قفزت الأسعار إلى أكثر من أربعة أضعاف، والشكل الموالي يوضح مستوى تغيرات الأسعار.

الشكل رقم (02-01) منحنى تطور الأسعار من 2000-2008

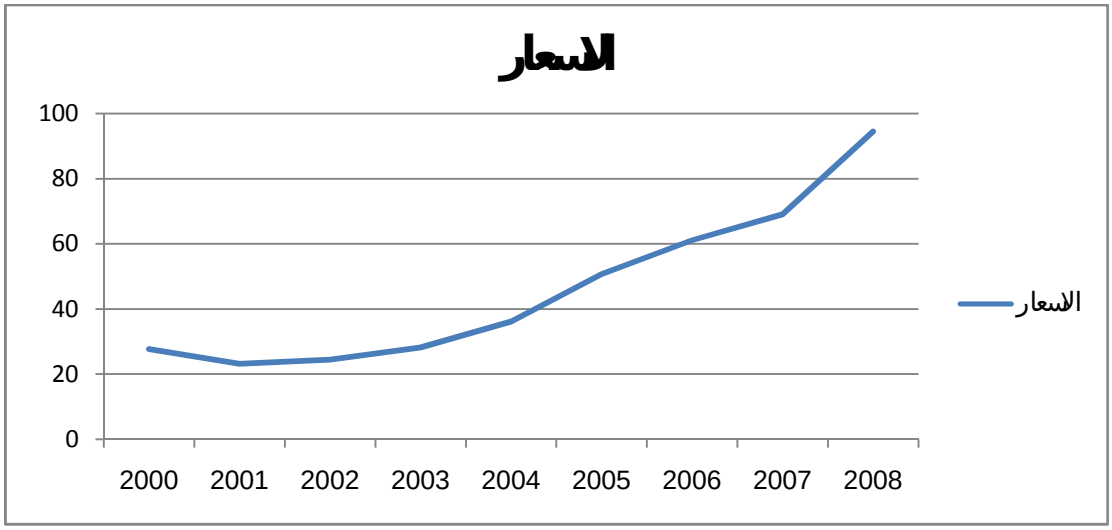

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات المذكورة أعلاه.

لقد توافرت خلال هذه الفترة قاعدة عريضة من وجهات النظر والآراء المتضاربة حول الأسباب الكامنة وراء الارتفاع غير المسبوق الذي شهدتها الأسعار، والتي بلغت مستويات قياسية لم تكن متوقعة منذ سنوات قليلة.ويمكن إبراز أهم العوامل التي ساهمت في بروز الطفرة السعرية التي شهدتها أسواق النفط خلال هذه الفترة فيما يلي:

- ☒ يعتبر النمو الاستثنائي في الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2002-2008) من أهم الأسباب التي ساهمت في حدوث الطفرة النفطية التي شهدتها أسواق النفط خلال هذه الفترة، وقد كانت الزيادة في الطلب العالمي على النفط مدفوعة بالنمو المتصاعد في معدلات أداء الاقتصاد العالمي، الذي سجلت معدلات نموه زيادات مرتفعة خلال الفترة 2001 إلى النصف الأول من عام 2008 ، حيث انتقل من 2.2عام .2001 إلى 5.2 سنة2007 .
- ☒ لقد أثبتت الدراسات أن لتغير أسعار صرف الدولار أثرًا كبيراً على صناعة النفط العالمية، حيث أن انخفاضه يزيد الطلب على النفط ويخفض من إنتاجه، الأمر الذي يؤدى إلى ارتفاع أسعار النفط[2] ، إذ أن الارتفاع الكبير الذي يبدوا في الأسعار الاسمية لسلة أوبك لم يكن حقيقيا، بل تزامن مع عوامل أخرى أدت بشكل واضح إلى اتساع فجوة الفرق في الأسعار بين قيمتها الحقيقية والاسمية.
- ☒ لقد هيأت الفترة الزمنية التي شهدتها الأسواق خلال عقدي الثمانينات والتسعينات والمتسمة بالمستويات المنخفضة لأسعار النفط لنزوح الاستثمارات في توسعة الطاقات الإنتاجية، هذا ما أدى إلى عدم التوافق بين النمو في العرض وبين الزخم الصعودي في الطلب العالمي.
- ☒ زيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط، حيث أصبح المتداول من العقود النفطية بما يعرف بالبراميل الورقية أكبر من المعروض من الشحنات النفطية الحقيقية.
- ☒ ضعف نمو الطاقة التكريرية بدول مستهلكة رئيسية مثل الولايات المتحدة[1] ، وذلك بسبب ضعف الاستثمار في بناء مصاف جديدة خلال العقدين الماضيين، واقتصار الأمر على بناء عدد قليل من المصافي الجديدة – أغلبها في آسيا–كما يعتبر العدوان الأمريكي على العراق سنة 2003 من أهم الأحداث السياسية المؤثرة على السوق النفطية وذلك باعتبار العراق ثاني منتج للنفط في منطقة الشرق الأوسط .وقد تزامن احتلال العراق في 2003 مع اضطرابات سياسية في فنزويلا سببت إضرابا شاملا أوقف معظم الصادرات الفنزويلية من النفط، وتبع ذلك اضطرابات قبلية في نيجريا، وبما أن فنزويلا ونيجريا من أهم الأعضاء في الأوبك فقد فقدت المنظمة حوالي 300000 برميل نفط يوميا مما قلل من العرض النفطي في السوق النفطية .

1-6- تذبذبات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية للفترة (2008-2011)

لقد سلكت أسعار النفط مسلكا غريبا خلال الفترة (2008-2011) إذ اتجهت لصعود لم يعهد من قبل أعقبه انهيار غير مسبوق، فبعد أن حقق السعر الاسمي للنفط أوبك 105.15 خلال النصف الأول من عام 2008، وبلوغ الطفرة ذروتها عند 131.2 دولار للبرميل في جويلية 2008 ، لتنخفض في شهر ديسمبر لنفس العام إلى 38.6دولار للبرميل، وقد واصلت أسعار النفط مستوياتها المنخفضة خلال الربع الأول من عام2009 بتسجيلها لمتوسط قدره 42.9 دولار لبرميل وذلك بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أنه ومع بدأ ظهور مؤشرات تعافي الاقتصاد العالمي من تداعيات الأزمة العالمية الأخيرة بدأت أسعار النفط في لانتعاش ومواصلتها للمسار التصاعدي بحيث قفزت من مستوى 58.5 دولار خلال الربع الثاني من 2009 إلى مستوى 83.8 دولار خلال الربع الأخير من عام 2010 ، لتستقر سلة أوبك عند مستويات تتراوح ما بين 100 و 118 بدءا من فيفري وإلى غاية شهر ديسمبر من سنة2011 .

الجدول رقم (02-04) تطور السعر الفوري لسلة خامات أوبك للفترة (2007–2011) **الوحدة :دولار للبرميل**

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
جانفي	50.7	88.4	41.5	76.0	92.8
فيفري	54.5	90.6	41.4	73.0	100.3
مارس	58.6	99.0	45.8	77.2	109.8
متوسط الربع الأول	54.6	92.7	42.9	75.4	101.0
أفريل	63.6	105.2	50.2	82.3	118.1
ماي	64.5	119.4	57.0	74.5	109.9
جوان	66.9	128.3	68.4	73.0	109.0
متوسط الربع الثاني	65.0	117.6	58.5	76.6	112.3
جويلية	71.9	131.2	64.6	72.5	111.6
أوت	68.7	112.4	71.4	74.2	106.3
سبتمبر	74.2	96.9	67.2	74.6	107.6
متوسط الربع الثالث	71.6	113.5	67.7	73.8	108.5
أكتوبر	79.3	69.2	72.7	79.9	106.3
نوفمبر	88.8	49.8	76.3	82.8	110.1
ديسمبر	87.1	38.6	74.0	88.6	107.4
متوسط الربع الرابع	85.1	52.5	74.3	83.8	107.9
المعدل السنوي	69.1	94.4	61.0	77.4	107.5

المصدر: التقارير الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط(أوابك)، أعداد مختلفة.

1-7- تطورات الأسعار للفترة (2012-2015)

الجدول رقم (02-05) تطور أسعار البترول في الفترة (2012-2015) **الوحدة : دولار أمريكي**

السنوات	سعر بترول الجزائر(مزيج صحاري)	الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك
2012	111.49	109.45
2013	109.38	105.87
2014	98.9	96.29
2015	50.5	54.6

المصدر :منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوابك ، تقرير الأمين العام2015

مرت السوق النفطية بظروف استثنائية خلال عام 2015 مدفوعة بالتغيرات المفاجئة في معدلات الطلب والعرض والتي أدت إلى انخفاضات حادة في أسعار النفط خلال عام 2015، استمرار لما شهدته السوق منذ النصف الثاني من عام 2014، وتقلبات في أسواقه العالمية أثرت بدورها على معدلات أداء الاقتصاد العالمي من جهة والحركة التجارية من جهة أخرى، جاءت تلك التقلبات كنتيجة رئيسية للزيادة في مستويات العرض النفطي في الوقت الذي لم تنمو فيه مستويات الطلب على النفط بشكل كبير لتستوعب الزيادة في مستوى المعروض وهو ما يعزى إلى استمرار تباطؤ الاقتصاد العالمي.

انخفضت أسعار النفط العالمية بشكل كبير ليصل بذلك أسعار النفط إلى أقل مستوى لها منذ عام 2015 متأثرة بعوامل متعددة أثرت بشكل مباشر على مستويات الطلب والعرض .

فقد سجل الطلب العالمي على النفط نمو بمعدل 1.5 مليون برميل/ يوم مقارنة بمعدل 1.1 مليون برميل /يوم خلال 2014، ليصل إلى مستواه إلى 98.9 مليون برميل/يوم عام 2015 في المقابل، شهدت الإمدادات النفطية زيادة بنحو 1.8 مليون برميل/يوم لتصل إلى 94.9 مليون برميل/يوم، حيث استمرت الإمدادات من الدول المنتجة من خارج أوبك الارتفاع بمعدل 1.2 مليون برميل/يوم عام 2015 لتصل إلى 50.5 مليون برميل/يوم في الوقت الذي سجلت فيه إمدادات دول أوبك ارتفاعا بمعدل 0.6 مليون برميل/يوم لتصل إلى 38 مليون برميل/يوم عام 2015

ثانيا: الأزمات السعرية و الطفرات النفطية في صناعة النفط

1- مفهوم الأزمات السعرية:

تعرف الأزمات السعرية في صناعة النفط بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة قد تطول،حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في

آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن إلى السوق،كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل التنظيمات الدولية و العوامل الجيوسياسية[1].

2- أهم الأزمات السعرية:

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط منذ بداية السبعينات إلى غاية 2014 م وتتمثل أهم المحطات التاريخية فيما يلي:

2-1- الأزمة النفطية عام 1973 م :

لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية،حيث في سنة 1973 م قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 م إلى 12 دولار أي رفع الأسعار بنسبة 400%[2].

2-2- الأزمة النفطية عام 1979 م :

ارتفعت أسعار البترول ثانية و بشكل مفاجئ سنة 1979 م ثلاث مرات إثر الحرب العراقية الإيرانية(حرب الخليج الأولى)من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية[3].

2-3- الأزمة النفطية عام 1986 م :

في الأسبوع الأخير من الشهر الأول سنة 1986م انخفض سعر البترول بشدة إذ وصل سعر بحر الشمال إلى 17.70دولار للبرميل،و باقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة انخفضت فيها أسعار النفط إلى أقل من 13دولار للبرميل الواحد[4].

2-4- الأزمة النفطية عام 1998 م :

في نهاية التسعينات و بالضبط سنة 1998 م تعرضت سوق النفط العالمية إلى هزة سعرية أدت إلى اختلال كبير في العرض و الطلب،فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة[5].

---

[1] داود سعد الله،"**أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000 – 2010** "، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر 3 ،الجزائر، 2011 / 2012 ،ص 40.

[2] Maurice durousset , « Le marché du pétrole » , Edition ellips 1999, P47

[3] إبراهيم شحاتة،"**أسعار النفط و مديونية العالم الثالث هل من علاقة**"، مجلة النفط و التعاون العربي، المجلد 15 العدد 54 ، 1989 ،ص19.

[4] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 41

[5] لويس جيوستي،" **المحافظة على تماسك منظمة أوبك– مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانيات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**"، الإمارات العربية، الطبعة الأولى، 2007 ، ص 103.

2-5- الأزمة النفطية عام 2004 م :

تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل،إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987 م)،وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط[1].

2-6- الأزمة النفطية عام 2008 م:

سجلت أسعار البترول مستويات قياسية منذ سنة 2004 م بلغت سقف98 دولار للبرميل سنة 2008 م،لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثرا واضحا على سوق النفط فقد تهاوى سعر النفط الجزائري ليبلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009 م،ثم ارتفع مجددا ليصل إلى 80 دولار مما شجع الجزائر على زيادة الاعتماد على العوائد النفطية في تنشيط الاقتصاد الوطني[2].

2-7- الأزمة النفطية عام 2014 م:

عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 م بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي من هذه المادة الحيوية، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) و تضاءل سلطتها على تحديد الأسعار، مع ظهور منتجات بديلة للنفط وظهور منتجين جدد،وإلى توازنات إقليمية و جيوسياسية.

وفي ظل استمرار انهيار أسعار البترول بنسبة تفوق 50 بالمائة منذ جوان الفارط شهدت صناعة النفط حالة من الركود الحاد،أدت إلى التخوف من المخاطر التي يمكن أن تهز الاقتصاد الوطني ومن التداعيات الوخيمة للانهيار المستمر لأسعار النفط في الأسواق العالمية على الوضعين الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر.

ثالثا: تطور أسعار النفط في ظل الطفرات الثلاث

1- الطفرات النفطية:

علاقة النفط بالصدمات موثقة وكان إنشاء أوبك في عام 1960 محاولة لوقف الأسعار عن الهبوط، والتي كانت تمثل تمويل غير مباشر لإعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية، وجاء أول ارتفاع في الأسعار الاسمية للنفط بعد انخفاض قيمة الدولار، نتيجة عدم ربطه بالذهب سنة 1971، و ارتفع سعر برميل النفط خلال الطفرة الأولى للأسعار

[1] ضياء مجيد الموسوي،" **ثورة أسعار النفط**" 2004 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 ، ص 29.

[2] مريم شطيبي محمود، مداخلة بعنوان: **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد و الإدارة حول:أزمة أسواق الطاقة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،قسنطينة،الجزائر، يوم 2015/05/14،ص 5.

أثناء حرب أكتوبر 1973 ، عندما هدد المنتجون العرب بمقاطعة الدول المساندة لإسرائيل من 4 دولارات إلى 11.40 دولاراً في عام 1974 (وهو ما يعادل ارتفاع سعر البرميل من 16 دولاراً إلى 50 دولاراً بأسعار عام 2005)،ثم حدثت الطفرة الثانية في أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات نتيجة الثورة الإيرانية، فترتب عليها ارتفاع سعر برميل النفط من 14 دولاراً إلى 37 دولاراً (وهو ما يعادل ارتفاع سعر البرميل من 41 دولاراً إلى أكثر من88 دولاراً بأسعار عام 2005)،ولكن ما يميز الطفرة الحالية أنها حدثت بشكل تدريجي ولم تأخذ شكل الصدمة كما كان الحال في الطفرتين السابقتين[1].

شكل الصدمة في الطفرة الأولى، صعدت عوائد الدول المصدرة للنفط بما فيها (دول أوبك) من 24 مليار دولار في عام 1972 إلى 117 ملياراً عام 1974 أوج الأزمة ،وخلال الطفرة الثانية، صعدت عوائد هذه الدول إلى 275 مليار دولار عام 1980، وخلال الطفرة الأخيرة، صعدت عوائد الدول المصدرة للنفط بما فيها دول أوبك (من حوالي 300مليار دولار في عام 2002 إلى 970 مليار دولار في عام 2006 ، بمعدل نمو% 143خلال الفترة (2002-2005) [2] .

هناك أوجه تشابه واختلاف بين الطفرتين النفطيتين الأولى و الثانية من جهة ,والطفرة الثالثة من جهة أخرى , سواء من حيث المقدمات و النتائج، أو من حيث حالة السوق النفطية التي أفرزتها، أو حجم وحالة الاقتصاد العالمي لكل منها ، أو مقارنة عوائدها بأحجام اقتصاديات الدول التي شملتها الطفرات، أو طرق إدارة الاقتصاد و العوائد في كل منها [3].

2- أوجه التشابه و الاختلاف

2-1- من حيث هيكلة السوق النفطية

امتازت الطفرة الأولى ببدء الدول المنتجة في أوبك أخذ زمام المبادرة في تحديد الأسعار التي كانت تحدد مع فورقاتها من خلال أوبك، وكان حجم الإنتاج قليل,لأن حصة النفط في سوق الطاقة ، وحصة أوبك في السوق، كانتا مرتفعتين، والإنتاج من خارج أوبك كان محدوداً.

[1] سليماني عبد الكريم ،"**دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع الإشارة حالة أبو ظبي**"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص : اقتصاد دولي، جامعة بسكرة ، 2013-2014 ،ص44.

[2] رضا عبد السلام علي ,"**اقتصاديات استثمار الفوائض النفطية دراسة مقارنة وتطبيقية على المملكة العربية السعودية**" ,العدد , 138 مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية , الأمارات العربية المتحدة , 2008 , ص19 .

[3] سليماني عبد الكريم،مرجع سابق،ص ص ، 45,46.

وفي الطفرة الثانية، كان حجم التذبذب في الأسعار عالياً، بسبب التغيرات الحادة في الطلب وفي العرض خلال الفترة، وبداية نشاط السوق الفورية للنفط، وبدء انحسار دور أوبك وتصدعها , لأسباب متعلقة بتغير ظروف السوق و علاقاته.

أما الطفرة الثالثة فقد ابتدأت و حصة أوبك في السوق أقل مما كانت عليه في الطفرتين الأول و الثانية ولكنها تزامنت أيضا مع تغير أنماط الطلب العالمي و مصادره، إذ لم تعد الدول الصناعية في وكالة الطاقة الدولية المصدر الأساسي لنمو الطلب ، وتميزت الطفرة أيضاً بتذبذب حاد في الأسعار، بسبب ارتباط السوق النفطية بالسوق المالية العالمية، وتزايد حدة المضاربة.

2-2- من حيث بنية اقتصاديات الدول المنتجة

فقد اتصفت اقتصادياتها في الطفرتين الأولى و الثانية بضعف هياكلها وقدرتها الاستيعابية، أما في الطفرة الثالثة، فقد استمرت الأسعار بالارتفاع وبشكل متدرج بمعدل % 26 سنوياً من متوسط سنوي 25 دولاراً في بداية الطفرة إلى 95 دولاراً في نهايتها، وبينما كان سعر يتراوح بين 11 و14 **دولاراً** في الطفرة الأولى وسعر 30 و 35 دولار في الطفرة الثانية سبباً لوجود وتراكم الفوائض في ميزانيات البلدان المنتجة وفي موازينها الجارية فإن السعر لا يقل **عن**(40-50) دولاراً أصبح بالكاد كافياً لتوازن ميزانياتها المالية وميزان مدفوعاتها، بسبب اتساع اقتصادياتها وارتفاع قدرتها الاستيعابية من جهة ، وربما زيادة الأعباء أو الهدر المالي لدى العديد من تلك البلدان من جهة أخرى.

2-3- من حيث بنية الاقتصاد العالمي

ففي الطفرتين الأولى و الثانية كان جزء من العالم في المعسكر الاشتراكي خارج علاقات السوق عموماً، وكان نظام التجارة العالمي أكثر تقييداً والنظام المالي والنقدي مختلفاً عما هو عليه الآن .

أما خلال الطفرة الحالية، فالعالم برمته خاضع لعلاقات السوق العالمية وتقلباتها، والنظام التجاري العالمي (سواء بهيكله العالمي المتمثل في منظمة التجارة العالمية أو هياكله الإقليمية المتمثلة في التكتلات الاقتصادية) أكثر تحرراً وذو نظم وعلاقات مختلفة بشكل كبير عما كان عليه في الطفرتين الأولى و الثانية .

أما أسواق النقد والمال الدوليين ، فهما مختلفان نوعاً و كماً، إذ تبوأ اليورو مركزاً هاماً في أسواق النقد، وانحسر دور الدولار، وتعمقت أسواق المال وترابطت بسبب ثورة الاتصال .

كما قاد الفكر الاقتصادي الحر السياسات النقدية والمالية والاقتصادية في الدول الصناعية الرئيسة وبالتبعية العديد من الدول الصناعية والنامية الأخرى.

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري والارتباط بالنفط

وفي حالة الجزائر المستقلة حديثا، حيث الحاجة الملحة للتمويل المادي من أجل إعادة تشييد ما خلفه التواجد الفرنسي من دمار في المنشآت وضعف حاد في معدلات مستويات المعيشة، وفي ظل عجز تام للمواد المادية الوطنية، كان على الجزائر أن تبحث عن أسرع وسيلة للتمويل المادي بغية تحقيق التراكم الضروري لتحريك عجلة الاقتصاد لدفع عربة التنمية المحلية إلى الأمام. فلم تجد الجزائر أمامها إلا ثروتها الجوفية. لتصبح الجزائر بعد استقلالها بلدا نفطيا بأتم معنى الكلمة وخاصة منذ السبعينيات، حيث خصصت معظم الموارد المتاحة لتحقيق أكبر استثمار ممكن للثروات الجوفية. وبقيت هذه السمة مميزة وملاصقة لاقتصاد الجزائر حتى اليوم.

أولا: تطورات الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول رقم (02-06) تطورا الناتج المحلي الجزائري خلال الفترة (1985-2015) **الوحدة مليون دولار**

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
الناتج المحلي	57866.21	62922.8	64333.58	58655.42	55344.48	61751.38	46565	49105.55
معدل النمو للناتج المحلي	9.11%	8.38%	2.22%	-9.24%	-5.81%	10.95%	-28.23%	5.31%
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الناتج المحلي	50846.93	42330.71	41971.49	46836.29	48068.46	48079.01	48531.03	54666.9
معدل النمو للناتج المحلي	3.48%	-18.33%	-0.85%	10.97%	2.60%	0.02%	0.94%	11.91%
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الناتج المحلي	55056.73	56819.21	67863.85	85332.52	103198.2	117027.3	134977.1	171000.7
معدل النمو للناتج المحلي	3.15%	17.76%	22.91%	19.01%	12.58%	14.27%	23.66%	-22.01%
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الناتج المحلي	137211	161207.3	200013.1	209047.5	209783.5	213983.1	164779.4	
معدل النمو للناتج المحلي	16.12%	21.57%	4.42%	0.35%	1.98%	-26.13%	3.15%	

المصدر: http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/downloadPrompt.aspx

و لتوضيح أكثر لنمو الناتج المحلي الإجمالي قمنا بإعداد الشكل التالي.

الشكل رقم (02-02) : نمو الناتج المحلي للجزائر للفترة 1985–2015

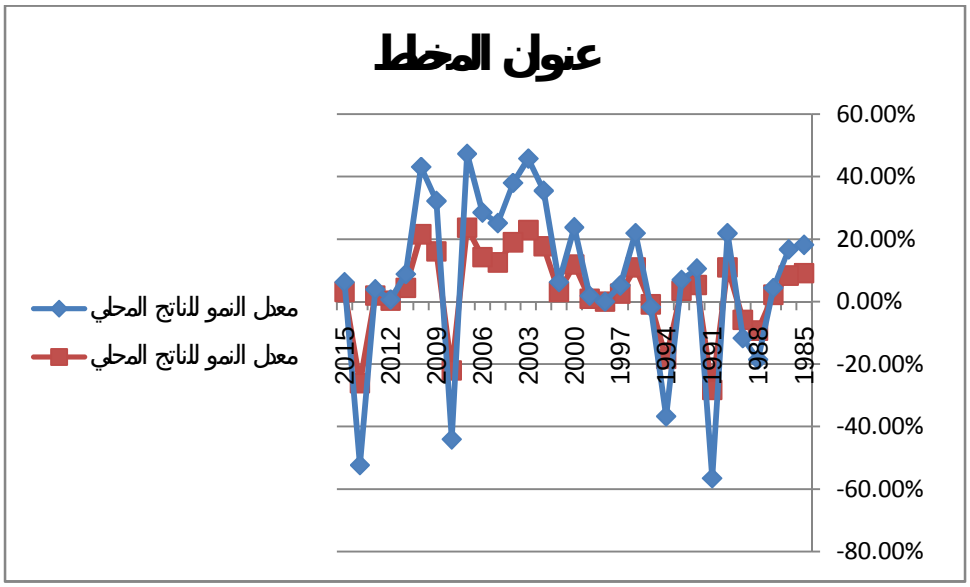

المصدر: من إعداد الطلبة ارتكازا على معطيات الجدول رقم

من خلال الجدول يتبين لنا أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي شهدت تذبذب وعدم الاستقرار خلال الفترة (1985–1995)،لكن خلال الفترة (1996-2001) فقد شهدت بعض الارتفاعات في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتعود هذه الارتفاعات في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتعود هذه الارتفاعات الطفيفة إلى الزيادة الملموسة في أسعار النفط.

أما الفترة (2002-2010) فقد سجل معدل نمو الناتج المحلي نسب متزايدة تراوحت بين (12%-23%) وهو نمو لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لما يشهده الاقتصاد الجزائري من قبل وهذا كله يعود للارتفاع الجنوني لأسعار النفط العالمية بشكل عام ولأسعار النفط الجزائرية بشكل خاص حيث نلاحظ أنه بلغ مستويات قياسية سنتي 2008-2007 وهو راجع للارتفاع الجنوني لأسعار النفط والتي بلغت ذلك الوقت دولار للبرميل كما نلاحظ انخفاضه سنة 2008 حيث وصل معدل النمو 16% وهذا راجع للأزمة المالية العالمية أما الفترة مابين 2011-2013 فقد تميز بمعدلات نمو متباينة إلى أن وصل سنة 2014 إلى26.13% كمعدل نمو وهو أكبر معدل يشهده الناتج المحلي الجزائري خلال الفترة المدروسة وهذا لارتفاع أسعار النفط والتي وصلت إلى مستويات قياسية قدرت 98.5دولار

للبرميل ليشهد بعده تراجعا رهيب سنة 2015 ليصل إلى 3.15% عما كان عليه الحال سنة 2014 بنسبة تقدر بـ 26.5% وهذا جراء الأزمة الأخيرة لأسعار النفط التي مست العالم.

الجدول رقم (02-07) تطور الناتج الداخلي الخام للجزائر بالأسعار الجارية للفترة 2001-2012 بطريقة القيمة المضافة (مليون دج)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الزراعة	412119.5	417225.2	515281.7	580505.6	581615.8	641285
المحروقات	1443928.1	1477033.6	1868889.6	2319823.6	3352878.4	3882227.8
الأشغال العامة النفطية	38388	39998.5	44199.9	49294	58992.2	64265.4
الصناعات غير البترولية	315230.5	337556.2	355370.6	390542.2	420121.2	444369.7
البناء والأشغال العمومية	320507.1	369939.3	401014.4	458674	505423.8	610071.1
الاتصالات والمواصلات	303693.5	340983.3	390551.2	511557.9	644828.1	753781.2
التجارة	476208.8	509285.6	552179.9	607052.6	668130	728366.7
الخدمات	141882.9	153889.6	169482.5	183559.5	205771.1	226224.6
مجموع القيم المضافة	3451958.4	3645911.3	4296969.8	5101009.4	6437760.6	7350591.5
ضريبة القيمة المضافة	199229.4	249147.4	260070.6	307340.8	350130.2	378722.6
حقوق جمركية	103683	128355	143000	138838	143888	113402
GDP	3754870.8	4023413.7	4700040.4	5547188.2	6931778.8	7842716.1
نمو GDP %	/	7.15	16.82	18.02	24.96	13.14
نمو VA للمحروقات %	/	2.29	26.53	24.13	44.53	15.79

…/….

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الزراعة	704200.7	711754	926372	1015258.8	1183216.1	1421693.3
المحروقات	4089308.6	4997554.5	3109078.9	4180357.7	5242502.8	5536381.8
الأشغال العامة النفطية	92368.8	86719.5	94767.1	63312	70701.2	80050.5
الصناعات غير البترولية	463658.7	519501.1	573066.6	617404.9	663756.5	728615.2
البناء والأشغال العمومية	732720.7	869988.6	1000054.9	1194113.5	1262566.7	1411159.6
الاتصالات والمواصلات	830085.4	863565.8	914362.4	933707.6	1003544.7	1095277.7
التجارة	833008.4	1003199.4	1151623.6	1283227.7	1446331.4	1649969.8
الخدمات	247602.2	280262.6	318574.1	369400	412721.5	460340
مجموع القيم المضافة	7992953.5	9332545.5	8087899.6	9656782.2	11285340.9	12383487.8
ضريبة القيمة المضافة	398139.1	489047	542063.2	565823.6	632265.1	739296.7
حقوق جمركية	132653	164882	169055	181865	222371	338209
GDP	8523745.6	9986474.5	8799017.8	10404470.8	12139977	13460993.5
نمو GDP %	8.68	17.16	-11.89	18.25	16.68	10.88
نمو VA للمحروقات %	5.33	22.21	-37.79	34.46	25.41	5.61

Source: *www.ons.dz./ http://www.ons.dz/IMG/pdf/ProdNation2000-2013.pd*

من المؤشرات الاقتصادية يتبين أن قطاع المحروقات والصناعات النفطية يُشكّل النسبة الأكبر من القيمة المضافة

المكونة للناتج مقارنة ببقية القطاعات، ويُعتبر (أي قطاع المحروقات) القاطرة التي تجر نمو الناتج المحلي الجزائري، ما يجعل النمو الاقتصادي حبيس تطور هذا القطاع، ورهينا لمستويات الأسعار وتقلباتها، ومرتبطا بالنمو العالمي والطلب عليه، ما يؤشّر على احتمالية التأثر بالارتدادات السلبية التي تمس مراكز الاقتصاد العالمي عموما، والشركاء التجاريين بوجه خاص.

الشكل رقم (02-03):تطور نمو الناتج المحلي والقيمة المضافة لقطاع المحروقات للفترة 2002-2012

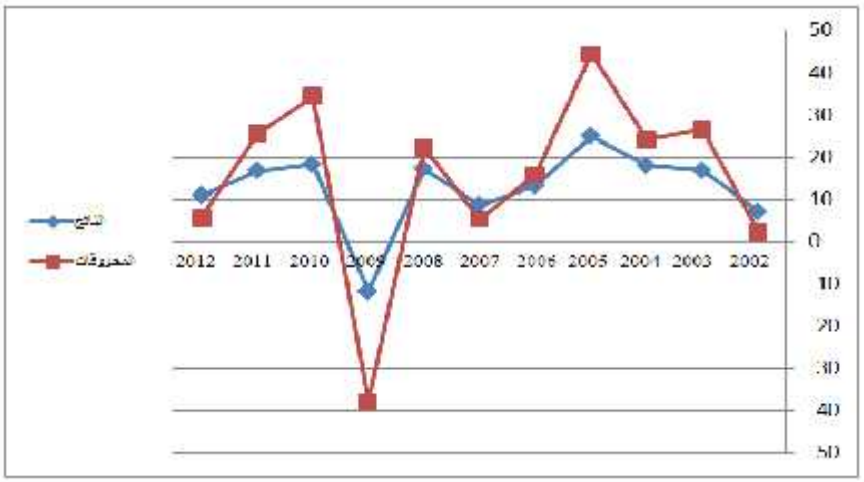

المصدر: من إعداد الطلبة ارتكازا على الجدول رقم (02-07).

ونُسجل من الجدول الموالي أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي تجاوزت معدل 50% في الفترة 2005-2008، كما يجدر التأشير أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات سجلت تراجعا ملحوظا العام 2009 نتيجة لتباطؤ الاقتصادي العالمي جراء إفرازات أزمة الرهون العقارية الأمريكية، في حين تراوحت معدلات المساهمة بين 40%-43% في الفترة 2010-2012، وهذه النسب تُؤشّر على السمة الريعية التي يُصم بها الاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم (02-08):نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج للفترة 2001-2012

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
المحروقات/GDP	38.45	36.71	39.76	41.82	48.37	49.50	47.98	50.04	35.33	40.18	43.18	41.13
مجموع القطاعين*	39.48	37.71	40.70	42.71	49.22	50.32	49.06	50.91	36.41	40.79	43.77	41.72

* مجموع القيمة المضافة لقطاعي المحروقات والأشغال العامة النفطية

المصدر: من إعداد الباحثين ارتكازا على الجدول **رقم (02-07)**.

ثانيا: الصادرات

وعلى الرغم من الطابع الاستراتيجي الذي تمثله الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن المسجل على مستوى الاقتصاد الجزائري، أن الصادرات خارج مجال المحروقات لم تتجاوز لعقود من الزمن عتبة 2.5%، فالمرحلة الطويلة من الرتابة التي ميزت هذا القطاع، رغم حيويته في اقتصاد كل بلد، أدى إلى الاعتقاد بأن الفشل قدر محتوم تم الاستسلام له –على الرغم من الخطط والاستراتيجيات والسياسات العديدة الرامية إلى تشجيع الصادرات خارج مجال المحروقات – هذا ما أدى إلى تسجيل نتائج ضعيفة جدا في مجال التصدير، ما أدى إلى بقاء الصادرات الجزائرية مرتبطة بشكل مزمن بقطاع المحروقات.

الجدول رقم (02-09): االصادرات الإجمالية للجزائر ومعدل نموها للفترة **1985–2015** **الوحدة مليون دولار**

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
الصادرات	13619.7	8214.625	9429.762	8417.299	10236.37	14435.3	13315.92	12167.79
معدل نمو الصادرات	-4.35%	-9.05%	-27.28%	49.06%	16.93%	-2.43%	-36.90%	4.19%
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الصادرات	10783.15	9749.532	11158.82	14245.88	14475.66	11079.6	13661.9	22998.83
معدل نمو الصادرات	2.92%	4.91%	6.54%	-17.06%	-5.60%	8.05%	-0.80%	2.53%
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات	20040.71	20107.62	25957.13	34178.43	48714.92	57121.82	63531.24	82034.75

معدل نمو الصادرات	5.89%	18.81%	10.51%	30.07%	12.67%	3.20%	26.90%	38.02%
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الصادرات	48533.8	61975.42	77581.32	77123.04	69659.42	65185.65	38829.41	
معدل نمو الصادرات	0.48%	2.65%	12.17%	3.89%	6.96%	6.81%	-11.87%	

المصدر : http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/downloadPrompt.aspx

الشكل رقم (02-04): معدل نمو الصادرات الإجمالية للجزائر للفترة 1985–2015

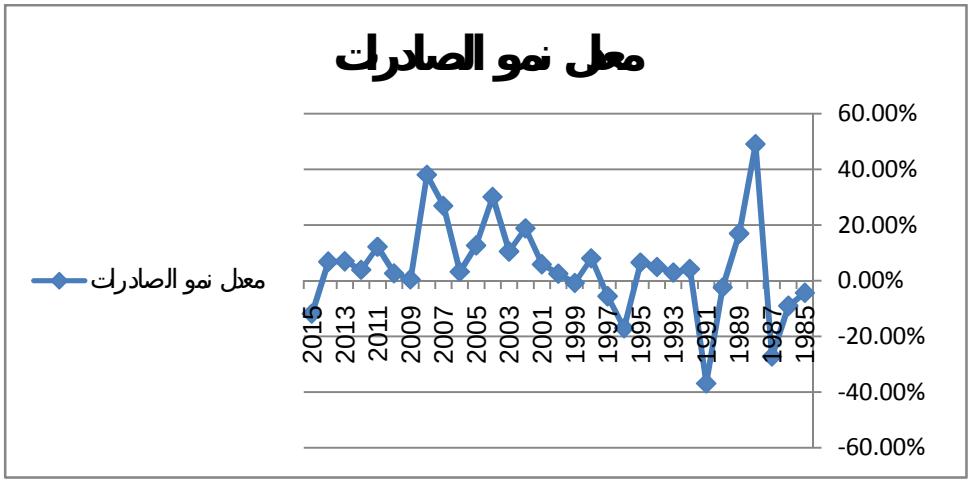

المصدر: من إعداد الطلبة ارتكازا على معطيات الجدول رقم

بما أن الصادرات الجزائرية هي صادرات نفطية بنسبة 97 % ومن خلال المنحنى نرى بأن معدل نمو الصادرات خلال الفترة 1985 حتى أواخر 1987 قد شهدت تدهورا ملحوظا بمعدل يتراوح مابين 4.3 % إلى 27.28 % وهذا راجع إلى الأزمة البترولية الثانية (1985-1987) والتي أدت إلى تهاوي أسعار النفط إلى حدود 13 دولار للبرميل ليبدأ بعدها معدل نمو الصادرات بالارتفاع تدريجيا لما تميزت به فترة مابعد 1987 بالاستقرار التدريجي في أسعار البترول إلى غاية وصول معدل نمو الصادرات إلى مستويات قياسية وصلت إلى 49.06 % مابين الفترة

(1988-1989) وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى حدوث الطفرة النفطية الأولى وتزايد الطلب على النفط وبقيت معدلات النمو تتزايد بوتيرة سلسة وبنسب متباينة إلى أن بلغ ذروته وذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها الصدمة النفطية **عام**2004 والتي أدت إلى ارتفاع أسعار للنفط إلى مما أدى بالجزائر و بفضل مداخيل المحروقات السيطرة على التوازنات الاقتصادية ورفع مؤشرات الدالة على تحسين المستوى الاقتصادي و الاجتماعي.

كما نلاحظ من خلال المنحنى بلوغ معدل نمو الصادرات نحو 40 % خلال (2007-2008) وبعدها أصبح المعدل يتراجع نسبيا إلى أن وصل إلى معدل نمو 0.4 % خلال 2009 وهذا راجع لأزمة الرهن العقاري بأمريكا والتي ألقت بضلالها على جميع دول العالم وأصبحت تعرف بالأزمة المالية العالمية وخلال الفترة الممتدة مابين-2015) (2010 عرف معدل نمو الصادرات تذبذبا واضحا وهذا راجع بالأساس إلى قلة الطلب على النفط والأزمة السعرية عام 2014

الجدول رقم (02-10): الصادرات خارج مجال المحروقات بالنسبة للصادرات الإجمالية للفترة 2001–2012[G] مليون دج

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
صادرات المحروقات	1430668	1445000	1850000	2276827	3355000	3895736.
إجمالي الصادرات	1480335.	1501191.	1902053.	2337447.	3421548.	3979000.
الصادرات خارج المحروقات / إجمالي	%3.36	%3.74	%2.74	%2.59	%1.94	%2.09
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
صادرات المحروقات	4121790.	4970025.	3270227.	4220106	5223836.	5527736.
إجمالي الصادرات	4214163.	5095019.	3347636.	4333587.	5374131.	5687369.
الصادرات خارج المحروقات / إجمالي	%2.19	%2.45	%2.31	%2.62	%2.80	%2.81

Source:*ONS, La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale,* ***EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2001 -2012****, Collections Statistiques N° 182 /2014, MARS 2014, p91*[1]

وتؤكد قيمة القيمة المضافة أن المحروقات والقطاعات الملحقة بها تقدم أكبر قيمة مضافة تساهم في تكوين الناتج، وعلى غرار أغلب الدول المتخلفة . النامية . تتميز الصادرات الجزائرية بالأحادية كون الطبيعة هي التي منحتها ميزة نسبية في إنتاج المحروقات التي تمثل حصة الأسد في صادراتها، والتي تُشكل نسبة 97%وهذ ارتكازا على بيانات الجدول10/2والذي يمثل الصادرات خارج مجال المحروقات من هيكل الصادرات الجزائرية في أغلب السنوات. وفي ظل

* من احتساب الطلبة

[1] http://www.ons.dz/IMG/pdf/COMEXpub2012_AVRIL.pdf

بقاء طبيعة الاقتصاد (الريعي) وهيكل الصادرات في المدى القصير والمتوسط على حاله، مع عدم وجود استراتيجيات واضحة من أجل العمل على تغير هذا الهيكل، يبقى الاقتصاد الجزائري ونموه، والسياسات الاقتصادية المنتهجة مرتبطة ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار البترول والطلب عليه عالميا.

الجدول رقم (02-11)مؤشر تركز الصادرات للفترة 1995–2015

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
نسب تركيز الصادرات	0.52	0.46	0.51	0.52	0.51	0.51	0.50	0.52	0.54	0.59	0.59
السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
نسب تركيز الصادرات	0.60	0.60	0.58	0.55	0.52	0.54	0.54	0.54	0.49	0.49	

المصدر: http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx

نلاحظ من مؤشر تركز الصادرات الذي يُصطلح عليه أيضا مؤشر "هيرفيندال–هرشمان" (Herfindahl-Hirschmann Index) وهو يقيس درجة تركز السلع في سلة الصادرات، ونلاحظ من معطيات الجدول يعني أن صادرات الجزائر تتركز حول بعض المنتجات النفطية.

الشكل رقم (02-05): معدل نمو الصادرات الإجمالية والناتج المحلي الإجمالي للجزائر للفترة 1985-2015

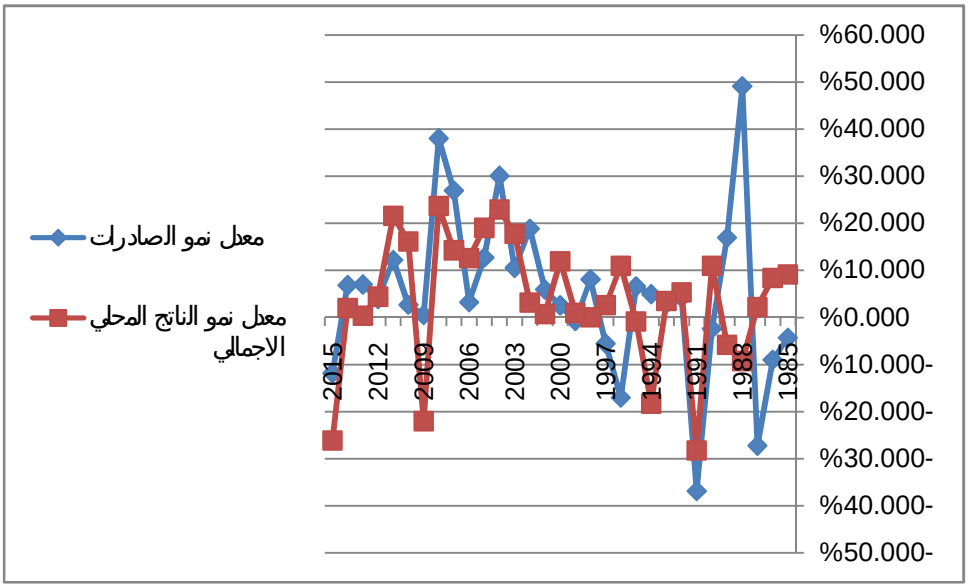

المصدر: من إعداد الطلبة ارتكازا على معطيات الجدول رقم (02-07) والجدول رقم (02-09)

نلاحظ من الشكل أعلاه أن الاتجاه العام للنمو الاقتصادي ونمو الصادرات يتشابه في أغلب السنوات كون أن

النمو في المتغيرين مرتبط بقطاع المحروقات، وبتالي فإن هذا النمو كما أشرنا سابقا سيكون مرتبط بأسعار البترول والطلب العالمي عليه.

و بالتالي ومن خلال الشكل نلاحظ بوضوح شدة التأثير الذي تمثله أسعار البترول على معدلات نمو كلا من الصادرات ، والناتج الإجمالي ، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بينهم .

و الواضح في الشكل هو أن أصل عدم الاستقرار في نمو الصادرات ونمو الناتج الداخلي الإجمالي ،يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول في الأسواق البترولية، ولما كانت حصة الجزائر من الصادرات البترولية محددة من طرف منظمة الأوبك، فان اثر الأسعار سيظهر بقوة على حصيلة الصادرات ما دامت الدولة غير قادرة على طرح كميات إضافية لتعويض القيمة الناتجة عن انخفاض الأسعار، ومنه على حصيلة قطاع المحروقات وبالتالي على القيمة النهائية للناتج الإجمالي، حيث أنه لما تكون معدلات نمو الصادرات متزايدة ، يكون الحال كذلك بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنه في عام 1988 بلغ معدل نمو الصادرات نسبة قياسية بلغت 40.06% وكذلك بالنسبة لمعدل نمو الناتج الإجمالي ،وهو راجع بالأساس إلى الطفرة النفطية عام 1988، وتزايد الطلب على النفط ،و هذا بعد ما سجل انخفاضات سنة 1986 بسبب الأزمة النفطية و تهاوي سعر البترول إلى حدود 13 دولار للبرميل.

ليعرف بعدها هبوطا حادا خلال سنة 1991 و هذا بسبب غزو العراق للكويت مما جعل أسعار النفط تنخفض ،لكن خلال الفترة 2000-2015 شهدت بعض الاستقرار التدريجي لمعدلي النمو،إلا في بعض الفترات خاصة سنة 2003، 2007، 2014، و هذا راجع لارتفاع أسعار النفط خلال 2003، الأزمة العالمية 2007،وأزمة 2014 عند انخفاض أسعار النفط.

ثالثا: تطور الواردات الجزائرية

الجدول رقم (02-12): تطور الواردات الإجمالية ومعدل نمو الواردات للفترة **1995-2015** الوحدة مليون دولار

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
الواردات	11858.9	10832.87	8246.747	13469.7	15955.21	15572.36	10766.89	11227.24
معدل النمو	9.11%	6.65%	1.67%	-9.44%	-7.55%	10.87%	-30.27%	8.92%
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000

الواردات	11559.45	12141.45	12961.48	10928.75	10333.26	11199.87	11110.08	11394.59
معدل النمو	3.20%	-19.19%	-1.41%	11.85%	0.87%	0.17%	1.84%	12.26%
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الواردات	12085.93	14587.15	16203.13	21886.25	24843.32	25651.59	33568.75	49096.31
معدل النمو	0.48%	1.83%	18.15%	23.16%	19.70%	14.02%	15.37%	23.78%
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الواردات	49331.03	50654.74	57211.6	59483.04	63767.46	68262.38	60621.17	
معدل النمو	-22.62%	16.33%	21.56%	3.32%	-0.51%	2.14%	-26.65%	

المصدر: http://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx

الشكل رقم (02-06): تطور معدل نمو الواردات للفترة 1995–2015

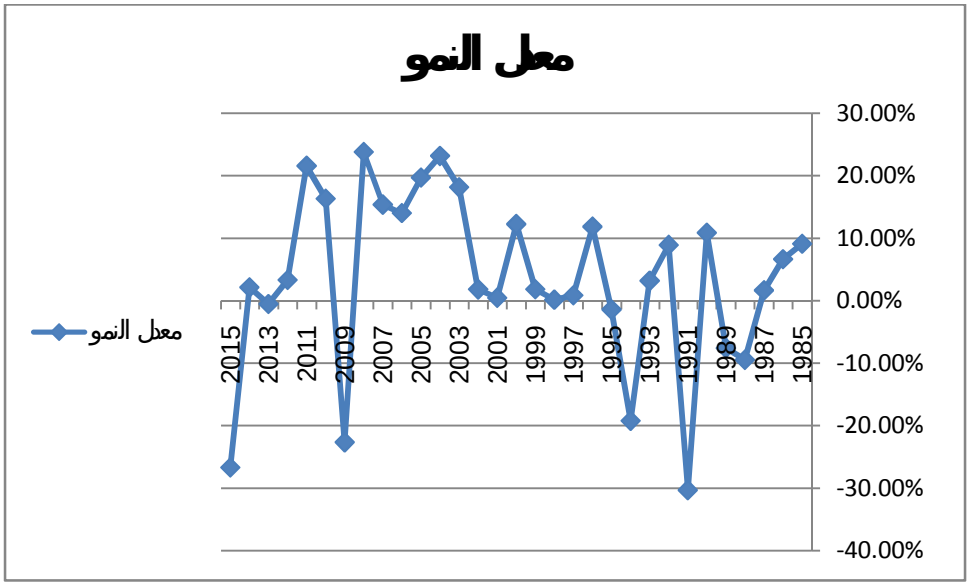

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (02-12)

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا أن قيمة الواردات عرفت فترات متذبذبة سواء كانت بالزيادة أو بالنقصان، لكن ومن خلال الجدول أيضا نرى أن الفترة الممتدة من (2002-2015) شهدت تطورا ملحوظا ومعتبرا في قيمة

الواردات وذلك راجع إلى التزايد المستمر لأسعار النفط، وأيضا إلى السياسة التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال هذه الفترة والمتمثلة في برامج الإنعاش ودعم النمو والتي أعتمد فيها على زيادة حجم **الواردات** .

من خلال الشكل نلاحظ تذبذب في معدلات نمو الواردات خلال الفترة بين 1985 إلى غاية 1999 وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى السياسة التنموية التي كانت تعتمدها الجزائر في ذلك الوقت.

أما خلال الفترة(2000–2014) فإننا نشاهد ارتفاع معدل الواردات مثلها مثل معدل نمو الصادرات و السبب راجع في ذلك إلى اعتمادها في الأساس على الصادرات أي أن قيمة الواردات مرتبطة بعوائد الصادرات

رابعا: **تحليل وضعية ميزان التجاري للجزائر للفترة 1985-2015**

الجدول رقم (02-13) تطورا الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة **1985-2015** **الوحدة مليون دولار**

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992
رصيد الميزان التجاري	1760.799	-2618.24	1183.015	-5052.4	-5718.83	-1137.06	2549.037	940.5535
السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
رصيد الميزان التجاري	-776.3	-2391.91	-1802.66	3317.129	4142.404	-120.267	2551.822	11604.24
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد الميزان التجاري	7954.774	5520.47	9753.994	12292.17	23871.59	31470.23	29962.48	32938.44
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
رصيد الميزان التجاري	-797.233	11320.68	20369.72	17640	5891.96	-3076.73	-21791.8	

المصدر: http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/downloadPrompt.aspx

الشكل رقم (02-07): معدل نمو الميزان التجاري للجزائر للفترة 1985-2015

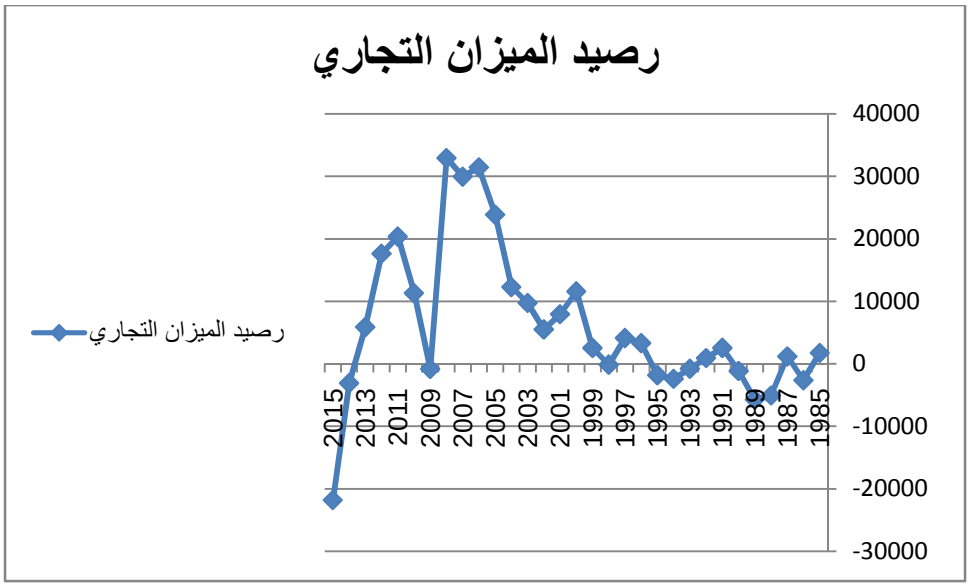

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم **(02-13)**

نلاحظ من خلال الشكل السابق ومن أرقام الجدول أن الميزان التجاري الجزائري عرف فائض طيلة فترة الدراسة (1985-2015) بنسبة تقدر ب 63.33 % إذ أنه لم يحقق عجزا إلا في سنوات 1986 و من (1988-1990) ومن (1993-1995) و 1998 و 2008 و 2014 و 2015

حيث أنه حقق عجزا خلال سنة 1986 وهو أول عجز خلال الفترة المدروسة بقيمة (-2618.24) مليون دولار وهذا بسبب الأزمة البترولية سنة 1986 أي انخفض سعر البترول إلى 13 دولار للبرميل ويعود العجز في سنوات 1988،1989، 1990 وفي جزء كبير منه لانخفاض الصادرات ممثلة في قطاع المحروقات، لأن الميزان التجاري

أخذ تقريبا نفس مسار الصادرات لأنه يتأثر بهذه الأخيرة أكثر من الواردات ويرجع هذا العجز بدرجة أكبر أيضا إلى الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها الجزائر خلال تلك الفترة وهي نفس الأسباب تقريبا خلال سنوات 1995.1994.1993 حيث انه اكبر عجز سجل سنة 1994بقيمة (2391.91-) مليون دولار، إلا أنه مع بداية مرحلة التحرير التام للتجارة الداخلية سنة 1994 سجل الميزان التجاري أول عجز له بمقدار (2391.91-) مليون دولار لينخفض هذا العجز سنة 1995 إلى (1802.66-) مليون دولار، مما دفع الحكومة الجزائرية إلى تقليل الواردات من مختلف السلع.

بالإضافة إلى ارتفاع نسبة خدمة الديون الخارجية التي بلغت مستوى أدى بالجزائر إلى التوقف عن تسديد ديونها الخارجية و اللجوء إلى إعادة جدولتها، كما ترجع أسباب هذا العجز المسجل خلال هاتين السنتين إلى ارتفاع حجم الواردات .

أما بعد سنة 1995 فقد تحرر الميزان التجاري ليسجل فوائض متتالية إلا أن العجز المسجل سنة 1998 بقيمة (120.267) مليون دولار، و يعود ذلك في جزء كبير منه إلى التدهور الكبير في أسعار النفط والتي وصلت إلى معدل 12.94 دولار للبرميل لتنخفض بذلك قيمة الصادرات إلى (299،8417)مليون دولار، هذا الانخفاض سرعان ما تم تجاوزه لما ارتفعت أسعار البترول خصوصا عام 2000 حيث وصلت أسعار النفط إلى 28.5 دولار للبرميل وهو ما حقق فائض تجاري معتبر قدر بـ (11604.24) مليون دولار، كما ساهم استقرار الواردات في ذلك التحسن إلا أن الرصيد انخفض خلال السنتين ليصل إلى (7954.77) مليون دولار عام 2001 و إلى (5520.47) مليون دولار عام 2002 وذلك راجع إلى التذبذبات المسجلة في السوق النفطية، وكذلك لانخفاض حجم الصادرات من المحروقات خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه انطلاقا من سنة 2003 إلى سنة 2008 سجل الميزان التجاري فائضا متزايدا وصل سنة 2006 إلى (31470.23) مليون دولار.

وكذلك تميزت سنة 2008 بارتفاع قيمة الفائض والذي قدر ب (32938.44) مليون دولار وهذا راجع إلى ارتفاع الصادرات نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات ،إلا أنه بحدوث الأزمة المالية 2008 وانخفاض أسعار البترول سجل الميزان التجاري عجزا بقيمة (797.233-) مليون دولار ليسجل بعدها الميزان التجاري فوائض متتالية سنوات 2011، 2010 ، 2012 ، 2013 وهو راجع لاستقرار أسعار النفط خلال هاته الفترة ليسجل بعدها الميزان

التجاري عجزا خلال سنتي 2014،2015 على التوالي وهو راجع بالدرجة الأولى إلى الأزمة السعرية التي مست أسعار البترول بعد طفرة الأسعار مباشرة سنة 2014 حين وصل متوسط سعر البترول إلى 52,82 دولار للبرميل سنة 2015.

على هذا الأساس يمكن القول وعلى الرغم من هذا الفائض الذي حققه الميزان التجاري، إلا أنه لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد الذي مازال إلى يومنا هذا يتخبط في مشاكل عديدة، ومن بينها أن كل المداخيل الناجمة من التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات والمرتبطة بدورها بأسعار النفط بالدرجة الأولى، وأما الصادرات خارج المحروقات فمازالت مساهمتها ضعيفة جدا.

وبالتالي فوضعية الميزان التجاري تبقى مرهونة بصادرات المحروقات، هذه الأخيرة هي التي تحدد طبيعة الرصيد إذا كان موجبا أو سالبا.

المبحث الثالث: دراسة مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على بعض مؤشرات النمو الاقتصادي

أولا: مجتمع الدراسة

حاولنا في هذه الدراسة قياس أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري للجزائر للفترة 1985-2015 .

وعليه فقد شملت الدراسة المؤشرات الآتية:

ثانيا: متغيرات الدراسة وطريقة جمع المعطيات

حاولنا حصر أهم المتغيرات التي تؤثر في الميزان التجاري من أجل بناء النموذج، والمتغيرات مقسمة كالآتي:

1- **المتغيرات التابعة:**

- الواردات؛
- الصادرات؛
- الميزان التجاري؛

2- **المتغيرات المستقلة:**

- الناتج المحلي الإجمالي؛
- سعر الصرف؛
- أسعار النفط؛
- الأزمات المالية والاقتصادية؛
- التضخم.

وقد تم الاعتماد في جمع المعطيات على قواعد المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبيانات المتغيرات في قيمتها الحقيقية، وقد تم الاعتماد فيما تعلق بأسعار النفط على إحصائيات التقارير السنوي والنشرات الشهرية، لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC). وتغطي الإحصائيات المستخدمة الفترة 1985-2015. وهي مبينة كما يلي:

جدول رقم (02-14): متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المتغير	التعريف	المصدر
NX	الميزان التجاري: ويُعبر عنه بصافي الصادرات وهو يمثل الصادرات من السلع المنظورة وغير المنظورة ناقص الواردات من السلع المنظورة وغير المنظورة . (100 = 2005)	*UNCTAD database http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx*
EXP	الصادرات وهي تُمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً والموجهة لتلبية طلب العالم الخارجي. والبيانات المرتبطة بالمتغير مقدرة بمليار دولار. (100 = 2005)	*UNCTAD database http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx*
IMP	قيمة السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي والموجهة لتلبية الطلب المحلي. والبيان:ات مقدرة بمليار دولار. (100 = 2005)	*UNCTAD database http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx*
PP	أسعار البترول:	
Inf	التضخم: ويمثل ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل مستمر. نسبة مئوية (100 = 2000)	*UNCTAD database http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx*
RERE	يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة. (2000 = 100)	*UNCTAD database http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx*
GDP_R	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويُمثل قيمة السلع والخدمات المنتجة في الحيز الجغرافي للبلد في فترة زمنية عادة ما تكون سنة. والبيانات المرتبطة بالمتغير مقدرة بمليار دولار. (2005 = 100)	*UNCTAD database http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx*
NX	الميزان التجاري: ويُعبر عنه بصافي الصادرات وهو يمثل الصادرات من السلع المنظورة وغير المنظورة ناقص الواردات من السلع المنظورة وغير المنظورة . (100 = 2005)	*UNCTAD database http://unctad.org/en/pages/Statistics.aspx*
Crisis	الأزمة : وتمثل أغلب الأزمات المالية والاقتصادية التي شهدتها فترة الدراسة، وهو متغير وهمي تم منح درجة 1 لحالة الأزمة ودرجة 0 لحالة الاستقرار الاقتصادي.	

المصدر: من إعداد الطلبة

ثالثا: تحليل وتفسير النتائج

1- نموذج الدراسة:

يأخذ النموذج الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$Y\,it = C + \alpha xit + \varepsilon it$$

$$NX = f(PP, GDP, EXR, CRIS, Inf).$$

والنموذج المُشار إليه في صيغته الاحتمالية يُكتب على الشكل الآتي:

$$NX = \beta 0 + \beta 1\, PP + \beta 2\, GDP + \beta 3\, EXR + \beta 4\, CRIS + \beta 5\, INF\, U$$

حيث (U) يمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة (error term) والذي يُفترض أن قيمه موزعة توزيعا طبيعيا وبوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت، وهذه الفروض ضرورية للحصول على مقدرات غير متحيزة وتتصف

بالكفاءة لكل معلمة من معلمات النموذج (, β5 ,β4 , β3 , β2 , β1 , β0). ومع افتراض المتغيرات مستقلة عن بعضها البعض، فإنّنا نستبعد وجود التكامل المتزامن للمتغيرات، مع إمكانية وجوده.

2- استقرارية السلاسل الزمنية:

يُمثل الجدول الموالي تحليل استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة إن تقدير نماذج بواسطة المربعات الصغرى العادية مع سلاسل غير مستقرة يمكن أن يوقعنا في مشاكل الانحدار الزائف.

جدول رقم (02-15): اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة للفترة 1985-2015

		UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
						At Level	
CRI	***EXR***	***GDP***	***INF***	***PP***	***NX***		
-4.7790	-0.2204	-0.5206	-1.8784	-1.2305	-1.6470	t-Statistic	***With Constant***
0.0006	***0.9253***	***0.8736***	***0.3374***	***0.6478***	***0.4470***	***Prob.***	
***	n0	n0	n0	n0	n0		
-4.7194	-1.7363	-1.7443	-2.1466	-2.2596	-1.1197	t-Statistic	***With Constant & Trend***
0.0037	***0.7097***	***0.7060***	***0.5004***	***0.4418***	***0.9087***	***Prob.***	
***	n0	n0	n0	n0	n0		
-3.6277	1.7769	0.6568	-1.3355	-0.5189	-1.6374	t-Statistic	***Without Constant & Trend***
0.0007	***0.9792***	***0.8525***	***0.1643***	***0.4834***	***0.0949***	***Prob.***	
***	n0	n0	n0	n0	*		
						At First Difference	
d(CRI)	d(EXR)	d(GDP)	d(INF)	d(PP)	d(NX)		
-9.8855	-2.6608	-4.2878	-4.8435	-4.2645	-4.8981	t-Statistic	***With Constant***
0.0000	***0.0930***	***0.0022***	***0.0005***	***0.0024***	***0.0005***	***Prob.***	
***	*	***	***	***	***		
-9.8084	-2.5641	-4.0313	-4.7422	-3.9161	-5.1396	t-Statistic	***With Constant & Trend***
0.0000	***0.2978***	***0.0188***	***0.0036***	***0.0242***	***0.0014***	***Prob.***	
***	n0	**	***	**	***		
-10.0817	-1.7155	-4.2611	-4.9268	-4.2692	-4.9743	t-Statistic	***Without Constant & Trend***
0.0000	***0.0815***	***0.0001***	***0.0000***	***0.0001***	***0.0000***	***Prob.***	
***	*	***	***	***	***		

					At Level		
CRI	EXR	GDP	INF	PP	NX		
-4.7863	-0.0204	-0.4292	-1.7627	-1.2061	-1.5413	t-Statistic	With Constant
0.0006	0.9493	0.8916	0.3909	0.6585	0.4994	Prob.	
***	n0	n0	n0	n0	n0		
-4.7300	-1.3696	-1.7580	-3.5738	-2.1946	-1.0249	t-Statistic	With Constant & Trend
0.0036	0.8493	0.6996	0.0522	0.4753	0.9251	Prob.	
***	n0	n0	*	n0	n0		
-3.5254	1.4933	0.7323	-1.3355	-0.5066	-1.5745	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.0010	0.9632	0.8676	0.1643	0.4885	0.1070	Prob.	
***	n0	n0	n0	n0	n0		
					At First Difference		
d(CRI)	d(EXR)	d(GDP)	d(INF)	d(PP)	d(NX)		
-9.0000	-2.7791	-4.1849	-4.8626	-4.2576	-4.9604	t-Statistic	With Constant
0.0000	0.0737	0.0029	0.0005	0.0024	0.0004	Prob.	
***	*	***	***	***	***		
-8.9052	-2.6663	-4.1019	-4.7666	-3.9884	-5.1558	t-Statistic	With Constant & Trend
0.0000	0.2565	0.0161	0.0034	0.0207	0.0013	Prob.	
***	n0	**	***	**	***		
-9.1652	-1.9383	-4.1082	-4.9415	-4.3089	-5.0314	t-Statistic	Without Constant & Trend
0.0000	0.0516	0.0002	0.0000	0.0001	0.0000	Prob.	
***	*	***	***	***	***		

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، أظهر اختبار فيليبس بيرون 1988 استقرار متغيرات الدراسة عند الفرق الأول.

3- اختبار التكامل المشترك:

بعد إجراء اختبارات الاستقرارية (Unit root test time serises) وملاحظة أن المتغيرات ساكنة عند الفرق الأول.

قمنا باختبار جوهانسن والمتمثل في الجدول في (الملحق 1) الذي نلاحظ من خلاله بأن الاختبار يرفض فرضية العدم للنموذج (عدم التكامل المشترك)، وبالتالي يمكن القول بأن المتغيرات في معادلة النموذج تتحرك معا على المدى الطويل (وجود تكامل مشترك).

4- اختبار تجانس:

من خلال اختبار التجانس المبين في الجدول أعلاه نلاحظ أن معنوية (Breusch-Pagan) أكبر من 0.05 أي رفض فرضية القبول (عدم وجود تجانس) وقبول فرضية الرفض أي أن النموذج متجانس.

جدول رقم (02-16): اختبار التجانس

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	1.689894		Prob. F(5,25)	0.1738
Obs*R-squared	7.830725		Prob. Chi-Square(5)	0.1658
Scaled explained SS	5.613606		Prob. Chi-Square(5)	0.3456
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/17 Time: 21:48				
Sample: 1985 2015				
Included observations: 31				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	77479871	89932882	0.861530	0.3971
EXR	-389076.3	1009991.	-0.385227	0.7033
GDP	-843.3280	569.0274	-1.482052	0.1508
INF	-136138.7	1985407.	-0.068570	0.9459
TO	239540.6	1987935.	0.120497	0.9051
INTE	1.67E+08	74516431	2.242519	0.0340
R-squared	0.252604	Mean dependent var		50142892
Adjusted R-squared	0.103125	S.D. dependent var		75680893
S.E. of regression	71672449	Akaike info criterion		39.18510
Sum squared resid	1.28E+17	Schwarz criterion		39.46264
Log likelihood	-601.3690	Hannan-Quinn criter.		39.27557
F-statistic	1.689894	Durbin-Watson stat		2.582323
Prob(F-statistic)	0.173832			

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

5- اختبار التوزيع الطبيعي:

من أجل التحقق من هذه الفرضية نقوم باختبارها بواسطة اختبار جاك بيرا J-B ، فإذا كانت الإحصائية المحسوبة والتي تتبع توزيع كاي مربع لهذا الأخير أقل من الجدولية عند مستوى معنوية 5 بالمئة مثلا نقول أن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

من خلال اختبار التوزيع الطبيعي المبين في الشكل الموالي نلاحظ أن معنوية جاك بيرا أكبر من 0.05 أي أن التوزيع طبيعي.

الشكل رقم (2-08):اختبار التوزيع الطبيعي

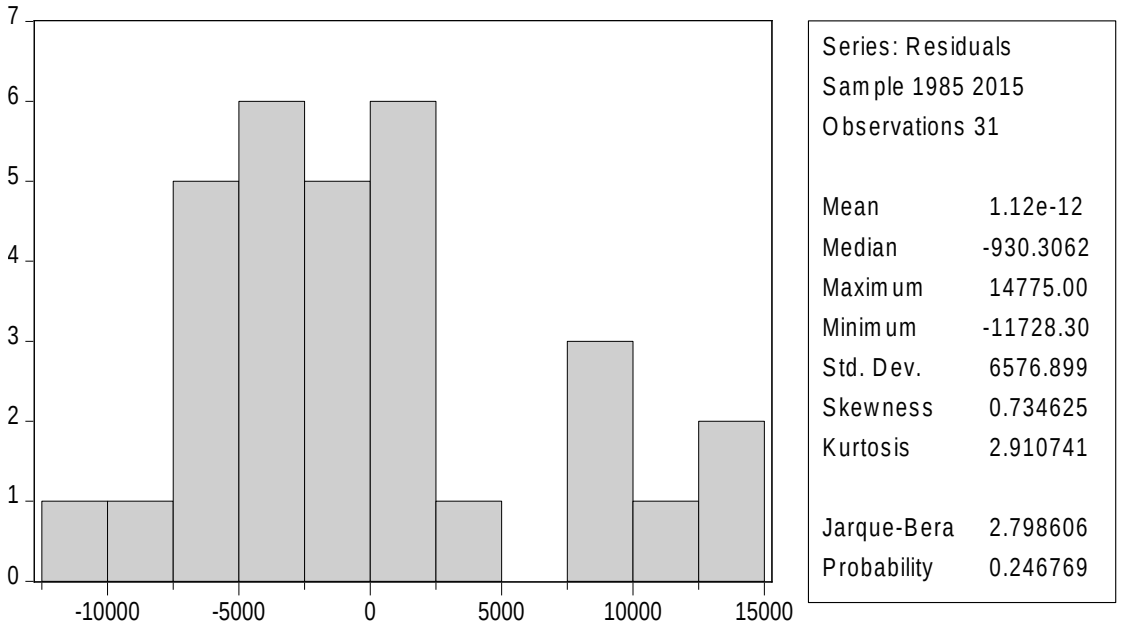

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

6- اختبار التعدد الخطي:

من خلال اختبار التعدد الخطي المبين في الجدول أعلاه نلاحظ أن معنوية (Breusch-Godfrey) أكبر من 0.05 أي رفض فرضية القبول (وجود تعدد خطي) وقبول فرضية الرفض أي أنه لا يوجد تعدد خطي.

الجدول جدول رقم (2-17): اختبار التعدد الخطي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	2.109992	Prob. F(1,24)		0.1593
Obs*R-squared	2.505162	Prob. Chi-Square(1)		0.1135
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/17 Time: 21:47				
Sample: 1985 2015				
Included observations: 31				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXR	35.37466	111.4234	0.317480	0.7536
GDP	0.000184	0.061258	0.003004	0.9976

INF	43.64550	215.8385	0.202214	0.8415
TO	-63.87239	218.4797	-0.292349	0.7725
INTE	-396.1177	8026.621	-0.049350	0.9610
C	1386.886	9728.594	0.142558	0.8878
RESID(-1)	0.306899	0.211279	1.452581	0.1593
R-squared	0.080812	Mean dependent var		1.26E-11
Adjusted R-squared	-0.148985	S.D. dependent var		7198.217
S.E. of regression	7715.821	Akaike info criterion		20.93561
Sum squared resid	1.43E+09	Schwarz criterion		21.25942
Log likelihood	-317.5020	Hannan-Quinn criter.		21.04116
F-statistic	0.351665	Durbin-Watson stat		1.686221
Prob(F-statistic)	0.901886			

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

7- نتائج الانحدار وتفسيره للنموذج:

يُشير الجدول الموالي الخاص بتقدير النموذج الميزان التجاري للفترة 1985-2015 إلى النتائج الآتية:

الجدول رقم (2-18): تقدير أثر تقلبات أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري للجزائر للفترة 1985-2015

Dependent Variable: NX				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/17 Time: 13:36				
Sample: 1985 2015				
Included observations: 31				
Prob.	t-Statistic	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0.6336	-0.482555	2879.459	-1389.497	CRI
0.4977	0.688167	69.48835	47.81960	EXR
0.0000	-6.008252	0.101927	-0.612405	GDP
0.2413	-1.200110	197.7405	-237.3104	INF
0.0000	6.601539	177.4819	1171.654	PP
0.0088	2.842895	5191.778	14759.68	C
6185.552	Mean dependent var		0.700166	R-squared
12011.04	S.D. dependent var		0.640199	Adjusted R-squared
20.77482	Akaike info criterion		7204.632	S.E. of regression
21.05237	Schwarz criterion		1.30E+09	Sum squared resid
20.86529	Hannan-Quinn criter.		-316.0097	Log likelihood
0.833201	Durbin-Watson stat		11.67588	F-statistic
			0.000007	Prob(F-statistic)

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

تم تقدير النموذج باستخدام برنامج Eviews 9.، باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) وباستخدام طريقة Enter:

7-1- اختبار مدى مناسبة النموذج :

الفرضية الصفرية : النموذج غير مناسب

الفرضية البديلة : النموذج مناسب

قيمة $F = 11.67588$

بما أن قيمة sig أقل من 5% إذا النموذج مناسب وجيد للتنبؤ

7-1-2- قيمة **Adjusted R Square**:

$\overline{R}^2$=0.640199 وهذا يعني أن التغير في المتغيرات المستقلة (أسعار البترول، الناتج المحلي الإجمالي، الأزمات) يفسر 64.02% من التغير الحادث في المتغير التابع (الميزان التجاري)، وباقي النسبة تعود إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج وتحسب ضمن قيمة الخطأ العشوائي **U** .

7-2- تفسير النتائج:

من جدول تقدير النموذج نخلص للنتائج الآتية:

- ☒ يرتبط الميزان التجاري للجزائر (NX) عكسيا مع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، وهو أثر معنوي عند مستوى 1%.
- ☒ يرتبط الميزان التجاري للجزائر (NX) طرديا مع أسعار البترول(PP) ، وهو أثر معنوي عند مستوى 1%.
- ☒ يرتبط الميزان التجاري للجزائر (NX) طرديا مع أسعار البترول ، وهو أثر معنوي عند مستوى 1%.
- ☒ يرتبط الميزان التجاري للجزائر (NX) عكسيا بالأزمات المالية والاقتصادية (GDP) للفترة محل الدراسة.
- ☒ يرتبط الميزان التجاري للجزائر (NX) عكسيا بالأزمات المالية والاقتصادية (CRI) للفترة محل الدراسة.

- ☒ يرتبط الميزان التجاري للجزائر (NX) عكسيا بمستويات التضخم (INF) إلا أن الأثر غير معنوي عند مستويات الدلالة المختلفة (1%، 5%، 10%).
- ☒ يرتبط الميزان التجاري للجزائر (NX) طرديا بسعر الصرف (EXR) إلا أن الأثر غير معنوي عند مستويات الدلالة المختلفة (1%، 5%، 10%).

وفي ما يلي التحليل الاقتصادي لهذه الآثار:

- ❖ تتوافق العلاقة العكسية بين رصيد الميزان التجاري للجزائر (NX) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية، كون الزيادة في الناتج تعني الزيادة في الدخل الوطني الذي يُؤثر في الواردات لارتباط المعادلة السلوكية به، وعلى ذلك فإن كل زيادة في الدخل تُؤدي إلى زيادة في الواردات بحسب الميل الحدي للواردات، وعلى ذلك يتجه رصيد الميزان التجاري نحو الانخفاض.
- ❖ يرتبط الميزان التجاري للجزائر (NX) طرديا مع أسعار البترول(PP) ، وهو أثر معنوي عند مستوى 1%، وهو ما يتوافق مع وضعية الجزائر كون هيكل الصادرات الجزائرية يتركز بنسب تتجاوز 95% على صادرات المحروقات، وعلى ذلك فإن صادرات البترول ارتبطت ولعقود بتقلبات الأسعار والطلب العالمي على النفط، فكلما ارتفع سعر البرميل من النفط الخام كلما ارتفعت قيمة الصادرات التي تُمثل حاصل ضرب الكميات المصدرة في الأسعار. والعكس.
- ❖ إن الأزمات المالية والاقتصادي هي الحالات الحرجة التي تمر بها الاقتصاديات الدولية والاقتصاد العالمي، وعادة ما يكون من نتائج هذه الأزمات حالة التباطؤ الاقتصادي العالمي وهو ما ينعكس سلبا على الطلب العالمي على الطاقة نتيجة حالة الانكماش، وهو ما يُؤدي إلى انخفاض الطلب على صادرات المحروقات وبالتالي يكون له أثر سلبي على الميزان التجاري.
- ❖ يرتبط الميزان التجاري للجزائر (NX) عكسيا بالأزمات المالية والاقتصادية (CRI) للفترة محل الدراسة.
- ❖ من جدول تقدير النموذج نستنتج أن أسعار البترول تُعتبر المتغير الأكثر تأثيرا في رصيد الميزان التجاري، وقد بلغت المعلمة 1171.654 أي أن أي تغير في أسعار البترول بوحدة نقدية يُؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزان التجاري بقيمة 1171.654.

خلاصة الفصل الثاني:

تتميز السوق النفطية بعدم الاستقرار نتيجة لخضوعها لتضارب مصالح مختلف الفاعلين فيها، و لعل هذا ما نلمحه من خلال الأزمات المتتالية التي مرت بها و التي انعكست تارة بالإيجاب و تارة أخرى بالسلب على مختلف اقتصاديات دول العالم.

و تعتبر سنة 1973 بمثابة منعرج تاريخي في الصناعة النفطية فقد كانت نهاية عصر النفط الرخيص و بداية عصر جديد تمتلك فيه الدول المنتجة و المصدرة للبترول الحق في تولي زمام التصحيح السعري و إعطاء ثرواتها النفطية العالية الجودة قيمتها الحقيقية، وإنهاء عصر احتكار الشركات النفطية لحق التسعير دون مراعاة مصالح هذه الدول التي تعتبر البترول مصدرا رئيسيا في تكوين مواردها المالية.

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يمكن استنتاج مايلي:

- ✓ إن استمرار اعتماد الجزائر على العوائد النفطية في فترة الثمانيات جعلت من الاقتصاد الجزائري يتكبد خسائر كبيرة من خلال انخفاض هذه العوائد وقد بدا ذلك واضحا وجليا بعد أزمة 1986 وتأثيرها السلبي على المتغيرات الاقتصادية الكبرى في الجزائر.
- ✓ رصيد الميزان التجاري خلال فترة الدراسة يتعلق بشكل كبير بأسعار البترول، حيث تزامن تحسن رصيد الميزان التجاري مع ارتفاع أسعار البترول والعكس بالعكس.
- ✓ تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة، وتتوقف وضعيتها على مستوى أسعار البترول.
- ✓ الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة يتأثر بشكل كبير بتغيرات أسعار البترول.

الخاتمـــــــة

يلعب قطاع المحروقات دورا مهما في بناء و إرساء قواعد الاقتصاد الوطني خاصة و أن الجزائر تمتلك ثروات طبيعية هامة تتمثل في موارد الطاقة،حيث تساهم صادرات المحروقات بأكثر من % 97 في إيرادات الجزائر من العملة الصعبة بحيث تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية.

حيث يعتبر النفط أهم سلعة في الأسواق العالمية حاليا ، حيث يتميز بعدم ثبات أسعارها مما يؤثر على سياسات الدول ، خاصة المنتجة منها مما جعل بعضها يبحث عن مصادر جديدة لإيراداته عن طريق تنويع مصادر الدخل.

إلا أنه منذ جوان 2014 بدأت أسعار البترول في الانخفاض إلى أن وصلت إلى أقل من% 50 حيث طرح هذا التراجع المحسوس لأسعار النفط عدّة تخوّفات على القدرة المالية للجزائر التي يعتمد اقتصادها على المحروقات و ترتبط مداخيلها بعائدات البترول الذي تتراجع أسعاره يوما بعد يوم في السوق العالمية،مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في البلاد ما يدخل الجزائر في أزمة اقتصادية قد تستمر لسنوات.

و بعد هذه الدراسة العامة التي حاولنا من خلالها الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع ، و المتمحورة حول "**إلى أي مدى تؤثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري ؟**"

و من خلال التساؤلات الفرعية استخلصنا

- ✓ إن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني استقرارا أو اختلالا وهو ما أكدته أزمة 2014 م التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز مثل الميزان التجاري.
- ✓ هناك علاقة تشابكية بين الاقتصاد الجزائري وقطاع الطاقة جسدتها التأثيرات الكبيرة لانخفاض أسعار النفط على الكثير من المؤشرات الاقتصادية.
- ✓ ان النفط هو أكثر من مجرد مصدر للطاقة، حيث تكمن أهميته الإقتصادية بأنه يتمتع بمزاي عديدة لا تتوفر في بدائله، فهو سلعة إستراتيجية تعتمد عليها معظم دول العالم المتقدم في الإنتاج الصناعي والزراعي.

حيث قد أصبح التطور الاقتصادي لأي دولة مرهونا بتطورات أسعاره التي تتعرض هي الأخرى للعديد من عوامل السوق، والتي تنعكس بدورها السياسة المالية للدولة.

- ✓ إن الاقتصاد الوطني يبقى عرضة للصدمات الخارجية ما دام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للعوائد والإيرادات، فضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري يتطلب من السلطات الجزائرية تفعيل الصادرات الغير نفطية بالاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة.

وفي دراستنا هذه كانت محاولة لتوضيح العلاقة او الانعكاس الذي تحدثه أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري فوجدنا الصادرات و الواردات تتأثر بشكل كبير بالتطورات التي تحدث في أسعار النفط .

وبما أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد يعتمد وبصفة شبه كلية على النفط ، أي أنه اقتصاد ريعي و أن أغلب الإيرادات التي تجنيها الحكومة مصدرها هو العائدات النفطية فان أي تغير في أسعار النفط فإنه سينعكس وبشكل مباشر على رصيد الميزان التجاري.

اختبار الفرضيات :

الفرضية الأولى : توصلنا إلى صحة الفرضية حيث أن الميزان التجاري يرتبط بعلاقة عكسية معنوية مع مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الثانية : يرتبط الميزان التجاري للجزائر (NX) طرديا بسعر الصرف (EXR) إلا أن الأثر غير معنوي عند مستويات الدلالة المختلفة (1%، 5%، 10%).

الفرضية الثالثة :يرتبط الميزان التجاري للجزائر (NX) عكسيا بمستويات التضخم (INF) إلا أن الأثر غير معنوي عند مستويات الدلالة المختلفة (1%، 5%، 10%).

الفرضية الرابعة : توصلنا إلى صحة الفرضية حيث أن الميزان التجاري يرتبط بعلاقة طردية معنوية مع أسعار البترول.

نتائج الدراسة:

من أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من خلال دراستنا لهذا الموضوع هي:

النتائج النظرية

- ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات تجعله يتأثر بأهم الأحداث التي تحدث على مستواه، خاصة في ظل الوضع السياسي غير المستقر في منطقة الشرق الأوسط وفي ظل ما تنادي به أصوات صديقة للبيئة في استبدال المحروقات بطاقة نظيفة.
- التقلبات السريعة في أسعار البترول في السنوات الأخيرة لا تعود بالضرورة إلى النقص في الإمدادات، بل إلى عوامل أخرى ليس للدول المصدرة دخل فيها مثل المضاربة في البورصات العالمية والهلع خلال المشاكل السياسية والحروب والتغيرات المناخية والكوارث.
- تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني.

- ❖ أن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني اختلالا أو توازنا وهو ما أكدته أزمة 1986 ، التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز، وهو الأمر ذاته بالنسبة لازمة 1998.
- ❖ تتاثر اسعار النفط بالعديد من العوامل كالعرض والطلب العالميين على النفط مما يجعلها تتذبذب و تتغير تبعا للاوضاع السائدة في السوق.
- ❖ إن الاقتصاد الجزائري اقتصاد يعتمد بشكل كبير على النفط وبالتالي فإن التطورات والتذبذبات السعرية للنفط تعد من أهم المحددات لوضعية الميزان التجاري.

النتائج التطبيقية

- ❖ إن الأزمات المالية والاقتصادي هي الحالات الحرجة التي تمر بها الاقتصادات الدولية والاقتصاد العالمي، وعادة ما يكون من نتائج هذه الأزمات حالة التباطؤ الاقتصادي العالمي وهو ما ينعكس سلبا على الطلب العالمي على الطاقة نتيجة حالة الانكماش، وهو ما يُؤدي إلى انخفاض الطلب على صادرات المحروقات وبالتالي يكون له أثر سلبي على الميزان التجاري
- ❖ يرتبط الميزان التجاري للجزائر (NX) عكسيا بالأزمات المالية والاقتصادية (CRI) للفترة محل الدراسة.
- ❖ من جدول تقدير النموذج نستنتج أن أسعار البترول تُعتبر المتغير الأكثر تأثيرا في رصيد الميزان التجاري، وقد بلغت المعلمة 1171.654 أي أن أي تغير في أسعار البترول بوحدة نقدية يُؤدي إلى ارتفاع رصيد الميزان التجاري بقيمة 1171.654.

إن إبراز هذه الحقائق لا يعني أن البترول قد فشل تماما في تطوير الاقتصاد الجزائري، بل أن مساهمته تبقى كبيرة وخاصة ما حدث في السنوات الأخيرة من إصلاحات والتخلص من المديونية الخارجية، إلاّ أن واقع الجزائر حاليا يفرض ضرورة استخدام الفوائض المالية للنفط في تحسين الجانب المالي، الأسواق المالية والنقدية والعينية للمؤسسات والاستثمارات الإنتاجية معا.

التوصيات و المقترحات :

بناءا على النتائج التي توصنا إليها من خلال هذه الدراسة بإمكاننا تقديم بعض التوصيات والمقترحات والتي تتمثل فيما يلي:

- ❖ العمل على رفع النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج قطاع المحروقات، وتوجيه الإنفاق العام نحو الاستثمار في المشاريع الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي.

- ❖ تطوير مصادر الطاقة البديلة كالطاقة الشمسية والطاقة الهوائية والطاقة المائية، وترقية القطاعات الحيوية الأخرى كقطاع السياحة والفلاحة.
- ❖ يمكن القول أن الزيادة في أسعار النفط لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي إلى نتائج إجابية في المدى القصير لكن سرعان ما تتحول هذه النتائج إلى سلبية في المديين المتوسط والبعيد وللتخلص منها يجب وضع سياسات بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الإقتصاد الحقيقي وعائدات النفط.
- ❖ يجب على الحكومة الجزائرية أن تستثمر عوائدها النفطية بفعالية أكثر وأن تحاول تقسيم هذه العوائد ما بين الأجيال .

آفاق الدراسة :

لقد تناولنا في دراستنا هذه **أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري "حالة الجزائر" خلال الفترة 2006-2015**

وتعتبر هذه الدراسة جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد، و في ختام دراستنا نأمل أن يفتح هذا الموضوع مجالا أوسع لدراسات مستقبلية ومحاور بحوث جديدة يمكن ذكر بعض منها.

- ❖ أسعار النفط وانعكاساتها على ميزان المدفوعات.
- ❖ أثر تغير سعر صرف الدولار على أسعار البترول.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1- حسين عبالله،"**البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية**"، دار النهضة العربية، مصر 2003.

2- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، الطبعة الثانية، 2006

3- سالم عبد الحسن رسن،" **اقتصاديات النفط**"، دار الكتب الوطنية، طرابلس–ليبيا، الطبعة الأولى، 1999 .

4- سيد أحمد فتحي الخولي، "**اقتصاد النفط**"، الطبعة الأولى، 1997.

5- صباح معوش،"**إلى أين أسعار النفط"مجلة أخبار النفط و الصناعة**"،الامارات العربية المتحدة، 2000.

6- ضياء مجيد الموسوي،" ثورة أسعار النفط" 2004 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005

7- مُحَّد أحمد الدوري،" **مبادئ اقتصاد النفط**"، الطبعة الأولى، دار جموع الثقافة ، الزاوية ، ليبيا،2003.

8- لويس جيوستي، "**المحافظة على تماسك منظمة أوبك– مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانيات والقيود**"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية، الطبعة الأولى، 2007

9- مُحَّد أحمد الدوري،"**محضرات في الاقتصاد البترولي**"، ديوان المطبوعات الجامعية عنابة الجزائر، الطبعة 1، 1983 م

10- مُحَّد أحمد الدوري،" **مبادئ اقتصاد النفط**"، الطبعة الأولى، دار جموع الثقافة ، الزاوية ، ليبيا،2003

11- نواف الرومي،"**منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**"، ط1، الدار الجماهرية للنشر، ليبيا،2000.

12- هشام علوان،وأخرين، اقتصاديات الموارد الطبيعية، بغداد.

الرسائل و الأطروحات الجامعية:

13- أمينة مخلفي،" **اثر تطور المنظمة استغلال النفط على الصادرات " دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية**"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،2011 –2012

1- بلقلة ابراهيم،"**سياسات الحد من الآثار غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلي حالة الجزائر**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية ، ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، الجزائر،2014-2015.

14- بيطام ريمة."**أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة–دراسة حالة الجزائر**،2000-2014"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص مالية وبنوك واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.

15- حمادي نعيمة،"**تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلا الفترة 1986-2008**" مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، 2008–2009، الشلف، الجزائر .

16- خويلدات مُحَّد مجاهد و آخرون،" **أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر و الإمارات العربية المتحدة**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،تخصص تسيير واقتصاد بترولي، 2012-2013، ورقلة.

17- داود سعد الله،"**أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر** 2000 – 2010" ،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر 3 ،الجزائر، 2011 / 2012.

2- السعيد رويجح، " **التطور التاريخي لأسعار البترول و أثره على الاقتصاد الجزائري**،1970-2009" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تسير واقتصاد بترولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة،2012–2013.

3- سليماني عبد الكريم ، "دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع الإشارة حالة أبو ظبي"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص : اقتصاد دولي، جامعة بسكرة ، 2013–2014

4- سمية موري،"آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية–دراسة حالة الجزائر 2000–2010"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير،تخصص مالية دولية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر.

5- علي العمري، بتأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر(1970–2006) ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي،2007–2008 ، جامعة الجزائر.

6- قويدري قوشيح بوجمعة، " انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،2008–2009.

7- وهيبة مدشن،" تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة (1973–2003)"،مذكرة مقدمة ضمن شروط نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004–2005.

الدوريات و المجلات:

8- إبراهيم شحاتة، "أسعار النفط و مديونية العالم الثالث هل من علاقة"، مجلة النفط و التعاون العربي، المجلد 15 العدد 54 سنة 1989

9- رضا عبد السلام علي ,"اقتصاديات استثمار الفوائض النفطية دراسة مقارنة وتطبيقية على المملكة العربية السعودية" ,العدد , 138 مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ,الأمارات العربية المتحدة , 2008

10- سعد الله داودي، تشخيص المتغيرات الخديدة في سوق النفط و أثرها استقرار الأسعار2008–2010" مجلة الباحث، العدد 09.

11- سمية موري و عبد الحميد لخديمي،" تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية" ورقة بحثية مقدمة لمجلة بحوث اقتصادية عربية العدد 71 صيف 2015.

12- لويس جيوستي، "المحافظة على تماسك منظمة أوبك– مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانيات والقيود"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية، الطبعة الأولى، 2007

13- مُحَّد بن بوزيان و عبد الحميد لخديمي،" تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر"، ورقة بحثية مقدمة إلى مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد 02 ، 2012.

14- نور الدين هرمز وآخرون، "تغيّرات أسعار النفط العربي وعوائده"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد ،1 دمشق، 2007 ،2008

التقارير

تقرير الأمين العام السنوي 2000، 2005 ،2008 ،2010، 2012، 2013، 2014، 2015 – منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول–

المؤتمرات والملتقيات والندوات

1- مريم شطيبي محمود، مداخلة بعنوان: "**انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**"، مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد و الإدارة حول:أزمة أسواق الطاقة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية،قسنطينة،الجزائر، يوم 2015/05/14.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

LES LIVERS:

1- Maurice durousset , « Le marché du pétrole » , Edition ellips 1999,

2- *La Direction Technique Chargée de la Comptabilité Nationale,* **EVOLUTION DES ECHANGES EXTERIEURS DE MARCHANDISES DE 2001 -2012**, *Collections Statistiques N° 182 /2014, MARS 2014, p91*

ثانيا:المواقع الالكترونية

1. http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/downloadPrompt.aspx
2. . http//www.ons.dz.
3. http//www.oapecorg.org